

رؤية الله عز وجل بين المعتزلة وأهل السنة

بقلم دكتور/

مصطفى محمد يحيى عبده

مدرس العقيدة والفلسفة

بكلية أصول الدين والدعوة

بالزقازيق

من ٤٣٧ إلى ٤٩٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين .

وبعد ،

فلقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وأوكل سبحانه إلى هذا الرسول مهمة بيان الذكر الذي نزل إليه ، فبين صلى الله عليه وسلم للناس ، وأرشدهم ، وعاش المسلمون في هذا العصر النبوي أمة واحدة لا تكاد تجد خلافاً يذكر اللهم إلا خلافاً في فروع المسائل ، أو وجهات النظر ، ولكن سرعان ما يذهب المختلفان إلى الرسول ﷺ ، فيجيبهم ويرشدهم ، فيزول الإشكال ويرتفع الخلاف ، وبعد وفاته ﷺ أتى على المسلمين حين من الدهر ، اتسعت فيه رقعة الإسلام ودخل الناس في دين الله أفواجا ، وكان منهم من اقتنع بالإسلام فأذعن له ودخله مطمئناً به ، ومنهم من بقيت رواسب الديانات لسابقة المحرفة ، أو الثقافات التي اضمحلت في عقله ، فدخل الإسلام يريد الكيد له ، والمؤامرة عليه ، فظهرت عندئذ في المجتمع الإسلامي آراء وتيارات غريبة تريد الطعن في الإسلام. فظهرت الكرامية الذين وقعوا في التشبيه والتجسيم إلى رؤسهم ، وظهرت الجبرية ، ، ... الخ.

عندئذ تداركت رحمة الله عز وجل العالم الإسلامي - فأنشأ - على حد تعبير الإمام الغزالي طائفة المتكلمين فقاموا بحراسة هذا الدين ضد أعدائه وتمثل جهدهم في وجهين أحدهما إيراد الحجج والبراهين للعقائد الإيمانية المتلقاه من الكتاب والسنة ، والآخر دفع وتفنييد الشبهات التي يرددها أعداء الدين.

ولقد مثل المتكلمين فريقان كبيران هما فريق المعتزلة ، وفريق أهل السنة ، أما المعتزلة فقد أبلوا بلاءً حسناً ونجحوا إلى حد كبير في صد الهجمات التي تأمرت على الإسلام ، ولقد أقام المعتزلة منهجهم الذي يعتمدون عليه على العقل إلى حد كبير

، حيث كان هو العدة لديهم ، وقد بالغ المعتزلة في ذلك كثيراً حتى أداهم ذلك إلى مخالفة بعض ما دل عليه القرآن ، أو ما أثبتته السنة النبوية الصحيحة ، ولعل السبب في ذلك - فيما نرى - هو أن المعتزلة ركنوا في مناقشة الخصوم إلى قضايا الشاهد وأحكامه ، فلا يخفى على أحد مثلاً ، قرأ في فكر المعتزلة أن يعلم أن أصلاً من أصولهم الخمسة وهو أصل العدل ينبنى معظم كلام المعتزلة فيه على الشاهد وأحكامه ، ثم يجرون هذه الأحكام على الغائب عز وجل ولقد كان في ذلك سبب كاف في أن يقوم الإمام الأشعري فينفذ عن نفسه آثار المعتزلة ويقوم بتأسيس مذهب أهل السنة والجماعة ، يعاصره في ذلك إمام آخر في بلاد ما وراء النهر ، هو الإمام أبو منصور الماتريدي ، وقد أخذ اتجاه أهل السنة على عاتقه إثبات ما أثبتته الكتاب والسنة ودعمه بالدليل العقلي في إطار من التنزيه الواجب لله عز وجل ، واستدلال أهل السنة بالعقل في المسائل التي ورد فيها نص من الكتاب والسنة ، إنما هو لكي يقولوا إن ما يثبت الشرع لا يتنافى مع العقل ، بل العقل يجوز ويحكم بإمكانه.

والمسألة التي نعالجها في هذا البحث ، وهي مسألة الرؤية. من المسائل التي بالغ المعتزلة فيها من الاعتماد على العقل الذي يستقي أحكامه من الشاهد كما ذكرنا ، فقرر المعتزلة طبقاً لذلك استحالة رؤية الله عز وجل ، بدعوى أنها تستلزم أموراً محالة على الله عز وجل من الجهة والمقابلة وغير ذلك ، كما عمد المعتزلة إلى ما ورد من نصوص تثبت رؤية الله عز وجل فأولوها ، وصرفوها عن ظاهرها ليتم لها ما ذهبوا إليه من القول باستحالتها.

وخالف أهل السنة المعتزلة في هذه المسألة ، فأجازوا رؤية الله عز وجل عقلاً مع التزامهم الكامل والواضح بنفي ما لا يتناسب مع مقام الألوهية من الجهة والمقابلة وغير ذلك ، وزاد أهل السنة على ذلك فقرروا أن الرؤية متحققة للمؤمنين يوم القيامة بحكم وعد الله عز وجل لهم بذلك ، ثم قام أهل السنة بعد ذلك بمناقشة المعتزلة في كلامهم ، وفي أدلتهم مبينين أن هذه الأدلة بما أنها تستقي من الشاهد إذاً فلا تنطبق على الغائب.

وبحثنا هذا يناقش هذه المسألة من واقع كتب المعتزلة ، وأهل السنة ، ليتضح لنا أي الفريقين أقرب إلى الحق ، وإلى الفهم الصحيح ، وليتضح لنا أيضا الأصل الذي اعتمد عليه كلا الفريقين لنصل سوياً إلى الاعتقاد الأقرب والأصوب في المسألة.

هذا وقد قسمت البحث إلى فصلين وخاتمة.

الفصل الأول : عرضت فيه الرؤية عند المعتزلة وأللتهم عليها.

الفصل الثاني : عرضت فيه الرؤية عند أهل السنة ومناقشتهم لأدلة المعتزلة.

الخاتمة : ذكرت فيها تعقيباً عاماً على موقف المعتزلة وأهل السنة من رؤيته

تعالى كما تضمنتها أهم المراجع التي اعتمدت عليها في إعداد البحث.

والله تعالى أسأل أن يوفقنا لما يحب ويرضى

دكتور / مصطفى محمد يحيى عبده

قسم العقيدة والفلسفة / أصول الدين والدعوة

بالقازيق

الفصل الأول

الرؤية عند المعتزلة

ويحتوي هذا الفصل على : مباحث ثلاثة :

الأول : مقدمات القول في الرؤية عند المعتزلة.

الثاني : الأدلة العقلية للمعتزلة على نفي رؤيته تعالى.

الثالث : الأدلة السمعية للمعتزلة على نفي رؤيته تعالى.

أولاً : مقدمات القول في رؤية الله تعالى عند المعتزلة.

الخلاف في مسألة الرؤية وتعيين طرف النزاع.

يذكر القاضي عبد الجبار أن الناس في هذه المسألة مختلفون ، فمنهم من يجوز الرؤية ومنهم من ينفيها ، حتى إن من يثبتون الرؤية يختلفون فيما بينهم ، فمنهم من يثبتها مع إثباته للتجسيم ومنهم من ينفي التجسيم والتشبيه ، وهو مع ذلك يثبت الرؤية.

ويقدر القاضي عبد الجبار ، أن الذين يثبتون الرؤية مع إثباتهم واعتقادهم أنه تعالى جسم كهشام بن الحكم وسائر المجسمة ، فهؤلاء لا نزاع للمعتزلة معهم في مسألة الرؤية ، وذلك لأن الكلام في الرؤية إنما هو فرع على الكلام في نفي التجسيم ، فلو ثبت في حقه سبحانه وتعالى أنه جسم ، على ما قاله المجسمة لوجب أن يرى لا محالة ، وإنما يتأتى الكلام في نفي رؤيته تعالى بعد إقامة الدليل على أنه تعالى ليس بجسم ولا عرض ، ومن ثم يكون اعتقاد هؤلاء المجسمة جميعاً بأنه تعالى يرى ، فرعاً ، أو مفرعاً على أصل هو اعتقادهم أنه تعالى جسم ، فإذا قامت الأدلة على بطلان هذا ، فلا شك يبطل ما أسس عليه ، وكأني بعبد الجبار يقول لهؤلاء المجسمة نحن لا ننكر عليكم اعتقادكم أو إثباتكم أنه تعالى يرى ، وذلك لأنكم بنيتم ذلك على ما ثبت عندكم أنه تعالى جسم ، وإنما نناقشكم في أصل هذا الاعتقاد وهو كونه تعالى جسماً^١ تعالى الله عن ذلك.

وبعد إخراج هذه الطائفة عن أن تكون طرفاً للنزاع ، يبقى النزاع مع من ينفي الجسمية والتشبيه عن الله تعالى ، وهو مع ذلك يثبت الرؤية - وهذا هو مذهب أهل السنة الذي سنعرضه فيما بعد - يقول القاضي عبد الجبار في هذا الصدد «الخلاف في هذه المسألة إنما يتحقق بيننا وبين هؤلاء الأشعرية الذين لا يكييفون الرؤية -

١- راجع المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار بن أحمد ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبهاء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة ج ٤ / ١٣٩ ، ٢٢٠.

يعني يقولون يرى بلا كيف - فأما المجسمة فهم يسلمون أن الله تعالى لو لم يكن جسماً لما صح أن يرى ، ونحن نسلم لهم أن الله تعالى لو كان جسماً لصح أن يرى ، والكلام معهم في هذه المسألة لغو»^١ ويريد القاضي هنا أن يقول النزاع كل النزاع مع من ينفي التشبيه والتجسيم ، ويثبت الرؤية مع ذلك فكيف يتصور الجمع بين نفي التشبيه وبين إثبات الرؤية ، وكأنني به كذلك يقول إن من يثبت الرؤية يلزمه الوقوع في التجسيم والتشبيه بلا شك ، بدليل قوله لو كان جسماً لصح أن يرى ، أما أن ينفي التشبيه ، ويثبت الرؤية مع ذلك فهذا غير ممكن - في نظر القاضي ، وفي نظر أهل العدل كلهم .

قول المعتزلة في الرؤية .

يحكي القاضي أن مسألة نفي رؤية الله تعالى بالإبصار ، مما لا خلاف فيه بين المعتزلة جميعاً فجميع المعتزلة متفقون على أنه تعالى لا يرى بالأبصار ، ويقررون أن ذلك من باب المحال لما يلزم عليه من أمور محالة لا تليق بذاته تعالى . يقول القاضي في ذلك « فأهل العدل بأسرهم ، والزيدية والخوارج ، وأكثر المرجئة قالوا لا يجوز أن يرى الله تعالى بالبصر ، ولا يدرك به على وجه ، لا لحجاب ، ومانع ، ولكن لأن ذلك يستحيل»^٢

ويحكي هذا الإجماع الإمام الشهرستاني أيضاً فيقول : «واتفقوا - أي المعتزلة - على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، ونفي التشبيه عنه من كل وجه ، جهة ومكاناً ، وصورة وجسماً ، وتحيزاً ، وانتقالاً ، وزوالاً ، وتغيراً ، وتأثراً وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها ، وسموا هذا النمط توحيداً»^٣

١- راجع شرح الأصول الخمسة للقاضي عب الجبار ط مكتبة وهبة ١٩٨٨ ص وانظر متشابه القرآن له نشر مكتبة التراث ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

٢- راجع المعنى ج ٤ / ١٣٩

٣- راجع الملل والنحل للشهرستاني ط دار الكتب العلمية ببيروت ج ١ / ٣٩

يتحصل لدينا هنا - أن المعتزلة جميعاً ينفون رؤية الله تعالى بالأبصار ، وأن ذلك من باب المستحيل عندهم ، وعلاوة على ذلك فإنهم يعمدون إلى الآيات الواردة في ذلك فيؤولونها ، ويصرفونها عن ظاهرها . وسيتضح لنا كل ذلك فيما يلي من خطوات البحث.

معقولة الموانع من الرؤية ومعلوميته.

مما يقدمه المعتزلة وهم بصدد الكلام على رؤية الله تعالى ، هو أن موانع الرؤية معلومة ، ومعقولة وليس هناك مجال للقول بأن ثمة مانع يمنع من الرؤية ، ولكنه ، غير معقول ، أو غير معلوم .

ويقسم المعتزلة ما لا نراه إلى قسمين ما لا نراه لمانع لولاه لصح أن نراه ، وما لا نراه لأنه في ذاته لا يصح أن يرى . ويجعل المعتزلة هذا التقسيم فيما يرى ، وما لا يرى ، كالتقسيم في الأفعال تماماً ، فما يتعذر علينا فعله ينقسم فمنه ما يتعذر علينا فعله لمانع لولاه لصح أن نفعله ، ومنه ما يتعذر علينا إيجاده لأنه ليس بمقدورنا وينزل المعتزلة القول بإثبات مانع مجهول للرؤية من الفساد ، منزلة القول بإثبات مانع مجهول لا يصح لأجله منا فعل الأجسام ، والأعراض التي يختص القديم تعالى بالقدرة عليها ، لأن ذلك يؤدي إلى جواز دخول ما يختص القديم تعالى بالقدرة عليه ، من إيجاد الأجسام والأعراض ، تحت القدرة الحادثة ، وإن لم يصح منا فعل ذلك لمانع مجهول ... وهذا على حد قول المعتزلة يؤدي إلى كل جهالة^١

وما يريد المعتزلة الانتهاء إليه ، هو أن ما يصح أن يرى فإننا نراه ، وإن لم نره فإنما لم نره لمانع معقول منع من ذلك ، وكل ذلك إنما يليق بالأجسام والأعراض ، أما القول بأن الله تعالى يصح أن يرى وإنما لم نره الآن لمانع مجهول منع من ذلك ، فإن هذا لا يصح .

تعيين الموانع من الرؤية

بناء على ما سبق يوضح القاضي عبد الجبار ، أنه يجب القضاء بأن ما يمنع من الرؤية لابد من كونه معقولاً ، حتى يصح القول بأننا لا نرى المرئيات لأجلها ، كما أن الموانع عن الفعل لابد من أن تكون معقولة ، وقد بينا أن الموانع المعقولة من رؤية المرئيات هي : القرب المفرط - البعد المفرط - الحجاب - اللطافة - الرقة - كون المرئي في غير جهة الرائي - أو يكون حالاً فيما هذا سبيله - فما كان صفته ما ذكرناه امتنع رؤيته ، وما خلا ذلك وهو مرئي في نفسه فيجب أن نراه ، هذا كله إذا كان الرائي يرى المرئي بالحاسة فقط ، فأما إذا رأى بالمرآة فإن كونه في غير جهة محاذاته لا يكون مانعاً ، لأنه يصح أن يرى وجهه في المرآة ولون وجهه .^١

كيف كانت هذه الأمور موانع من الرؤية ؟

يوضح المعتزلة هنا أن الوجه الذي لأجله صارت آلة البصر حاسة ، يكشف ويؤكد ما ذكره من الموانع عن الرؤية ، لأن آلة البصر ، إذا كانت الرؤية تتم عن طريقها ، فإن ذلك لاتفصال الشعاع واتصاله بالمرئي ، فما غير حال الشعاع على ذلك الوجه أثر في الرؤية ، وما لم يغير حاله لم يؤثر فيه ، وعند التطبيق نجد الآتي :-

- ١- إنه ما دام المرئي محجوباً انقطع قاعدة الشعاع دونه فلذلك لا نراه .
- ٢- ما دام المرئي بعيداً جداً ، فلبعدده يتفرق الشعاع فلا يصير متصلاً به على الوجه الذي هو من تمام آله ، فلذلك لا نراه .
- ٣- ما دام المرئي ليس في جهة الرائي ، فإنما لا نراه لأن هذه الآلة ، لا تكون آلة دون أن ينفصل الشعاع منها على حد مخصوص ، فما زال عن ذلك سمت لا يصح كونه آلة فيه .

٤- ما دام الشيء لطيفاً جداً ، فمن حق الشعاع أن لا يتصل به على وجه انفصل عنه كانهصاله من الكثيف إلا إذا قوي الشعاع ، فلذلك متى قوى رأي اللطيف ، ومتى ضعف لم يره .

وحكم العرض الحال في المحل ، في الوجه ، في الوجه الذي يرى عليه حكم المحل ، فما يمنع من رؤية المحل ، ويؤثر فيه يمنع من رؤية الحال ، فصار تابعاً له في الوجوه التي معها تصح رؤيته أو تمتنع^١

هذا ويقرر المعتزلة بناء على تحديدهم للموانع من الرؤية ، أنه لا يجوز القول بأن ثمة مانع مجهول يمنع من الرؤية ، أو القول بأنه يصح لنا أن نرى هذه الأشياء الممنوعة ، إلا أن الله عز وجل لم يخلق في عيننا الرؤية له ، أو أنه تعالى لم يشأ ذلك ، أو القول بأن العلة فيما نراه أو لا نراه هو جريان العادة بذلك ، فكل هذه الأقوال ممنوعة عند المعتزلة ، لأن القول بها يؤدي إلى التباس ما يصح أن نراه بما لا يصح ذلك فيه ، وكذلك يؤدي إلى تجويز أن يكون بحضرتنا أجسام عظيمة ولا نراها للعادة ، أو لأن الله تعالى لم يخلق لنا رؤيتها ، وهذا كما يقول عبد الجبار يؤدي إلى أن تلتبس علينا الموجب - أي الذي يجب إثـر وجود علته - بما طريقه العادة^٢

طريق العلم بحكم رؤيته تعالى

نبحث في هذه النقطة الطريقة التي يعتمد عليها المعتزلة في قولهم بأنه تعالى لا يرى ، فهل يعتمدون في ذلك على العقل كما هو شأنهم في أكثر المسائل أم ماذا؟ وينبغي هنا أن نعلم أن المعارف التي حصلها الإنسان عند المعتزلة إما أن يكون طريقها العقل فقط ، ولا يصح الاعتماد فيها على السمع ، وإما أن يكون طريقها السمع ، بمعنى أنه يمكن الاعتماد في تحصيلها على السمع ، وجهة الحصر في ذلك كما يوضح القاضي عبد الجبار ، هو أن ما لا يصح أن يعلم إلا من جهة العقل فهو

١- راجع في ذلك المغني ج ٤ / ١١٨

٢- السابق ج ٤ / ١٢٣ باختصار

الأمر الذي مع الجهل به لا يصح أن يعلم كونه تعالى حكيماً لا يختار فعل القبيح أو لا يسلم معه هذا العلم ، فما هذه حالة لا يصح أن يعلم إلا بالعقل ، أما ما يصح هذا العلم مع الجهل به فليس يمتنع أن يعلم من جهة السمع .

ومعنى ذلك بوضوح أكثر أن صحة السمع عند المعتزلة تتوقف على العلم بأنه تعالى حكيم لا يختار فعل القبيح ، فمتى أمكن معرفة ذلك عقلاً أمكن عندئذ الاستدلال بالسمع ، لأن الإنسان عندئذ يصح أن يعلم بخبره تعالى سائر ما يخبر به لأنه يعلم كونه صادقاً في خبره ، فإذا توقف العلم بذلك على السمع كان دوراً محالاً ، أما الأمر الذي يصح معه هذا العلم - العلم بكونه حكيماً لا يختار القبيح - مع انجهل به ، فلا يمتنع أن يعلم مثل هذا الأمر من جهة السمع ، وذلك لأن الإنسان بالعلم السابق - علمه بأنه تعالى حكيم - أصبح عنده وثوق بالسمع فيمكنه الاستدلال به والعلم عن طريقه .

وبالنسبة لمسألة الرؤية ، فكما يقرر المعتزلة ، أن السمع فيها كالعقل في أنه يصح أن يعلم منه أنه تعالى لا يرى ، ومعنى ذلك أن العلم بحكم رؤيته تعالى ، وأنه يرى أو لا يرى مما لا يتوقف عليه صحة العلم بأنه تعالى حكيم لا يختار فعل القبيح ، بل يصح أن يعلم الإنسان هذا العلم مع تشككه في أنه تعالى يرى أو لا يرى . وبناء على ذلك يقر المعتزلة بأنه يمكن الاعتماد في ذلك على السمع ، وتكون الدلالة صحيحة.^١

وإذا وضحت كل هذه المقدمات فلنورد أدلة المعتزلة على قولهم في الرؤية.

١- راجع في ذلك المغني ج ٤ / ١٧٣ - ١٧٥ - باختصار شديد وتصرف.

أولاً : الأدلة العقلية :

اعتمد المعتزلة وهم بصدد بيان موقفهم من رؤيته تعالى ، وتقريرهم بأنها مستحيلة ، على أدلة عقلية كثيرة ، وأوها دالة على مطلبهم ، وسوف ننتقي من هذه الأدلة أقواها ، ولا نهمل غيرها بل نشير إليها ونحيل إلى أماكنها ليرجع إليها من يريد الاستزادة.

وأقوى هذه الأدلة ، كما يذكر معظم المتكلمين ، وكما يذكر المعتزلة أنفسهم ، ما يسمى بدليل المقابلة ودليل الموانع ، ودليل الانطباع ودليل لزوم الجسمية والعرضية ، وإليك هذه الأدلة على هذا النحو .
الدليل الأول - دليل المقابلة.

يسير المعتزلة في تقرير هذا الدليل في خطوتين .

الأولى - يقرر المعتزلة من خلالها أن ما يصح أن يرى بالأبصار إنما هو ما كان مقابلاً للبصر أو حالاً في المقابل ، أو في حكم المقابل ، فما دام الشيء مختصاً بحالة من هذه الحالات صح أن يرى بالبصر ، أما ما خرج عن هذا الحد فإنه يستحيل أن يرى بالبصر ، وهذا الاشتراط - اشتراط المقابلة لما يصح أن يرى - هو كاشتراط نفس حاسة البصر في الرائي حتى تصح الرؤية ، فمن نازع في ذلك وقال ليست المقابلة شرطاً في صحة الرؤية ، فلا فرق بينه - عند المعتزلة - وبين من قال إن الرائي منا لا يحتاج في رؤية ما يراه إلى البصر .

أما دليل اشتراط المقابلة في صحة الرؤية فكما يوضح القاضي عبد الجبار ، أنا نجد الجسم واللون الحال فيه إذا كان مقابلاً لنا صح أن نراه ، وإذا كان غير مقابل لنا لم يصح أن نراه ، فعلم أن ماله لم يصح أن نراه خروجه من أن يكون مقابلاً لنا ، وما له صح أن نراه دخوله في هذه القضية ، فيجب أن يكون هو العلة التي لها صح أن نراه عند رؤيتنا له ^١

١- راجع في ذلك المغني ج ٤ / ١٤١ ، شرح الأصول الخمسة ص ٢٤٨ ، ٢٤٩

ولا نخطئ القول إذا قلنا هنا إن اعتماد المعتزلة في هذا الدليل إنما هو الوجدان ، وجدان أن الرؤية في الشاهد لا تتم إلا كذلك بأن يكون المرني مقابلاً ، أو في حكم المقابل للراني ، وهذا ظاهر من استدلال القاضي.

ويرفض المعتزلة وهم بصدد بيان هذا الدليل ، رفضاً قاطعاً القول بأن الرائي منا قد يكون إنما يرى ما قابله لأن الله تعالى قد أجرى عادته بأن يخلق له الرؤية والحال هذه ، ويرون في هذا القول تجويز أن يكون بين أيدينا أجسام عظيمة ولا نراها ، لأن الله تعالى لم يخلق لنا رؤيتها ، وإن كنا نراها الآن للعادة. فهذا القول فاسد عند المعتزلة.^١

الخطوة الثانية :

ويقرر فيها المعتزلة أن الشيء إذا كان لا يصح أن يرى إلا إذا كان مقابلاً أو في حكمه ، فإن تطبيق هذا الشرط عليه تعالى حتى تصح رؤيته مستحيل ، وذلك لأن المقابلة والحلول إنما تصح على الأجسام والأعراض ، والله تعالى ليس بجسم ولا عرض ، إذن فلا يجوز أن يكون الله تعالى مقابلاً ، ولا حالاً في المقابل ، ولا في حكم المقابل ، وما دام ذلك يستحيل رؤيته تعالى.^٢

١- راجع شرح الأصول ص ٢٤٩.

٢- راجع هذا الدليل في الإرشاد لإمام الحرمين ص ١٨٠ ، التوحيد للماتريدي ص ٨٢ ، أصول الدين للبزدوي ص ٨٦ ، تبصرة الأدلة لأبي المعين النفس ص ٤٢٦ ، التمهيد له أيضاً ص ٣٢٣ ، الأربعين للرازي ج ١ / ٢٩٧ ، الاقتصاد للغزالي ص ١٦١ ، الموافق لأبجي الشرح الجرجاني ج ٨ / ١٥٥ ، شرح المقاصد للسعد ج ٢ / ٨٦ ، كبرى السنوسي ص ٤٠٤ . ٤١٦ ، حاشية السباعي على خريدة أبي البركات الدردير ص ١٢١.

الدليل الثاني - دليل الموانع :

بناء على ما قدمناه من كلام المعتزلة ، من حيث القول بأن موانع الرؤية معقولة ومعلومة ، فإن المعتزلة يقولون في هذا الدليل إنه تعالى لو كان جائز الرؤية لوجب أن نراه الآن فلما لم نره الآن دل ذلك على أنه تعالى يستحيل رؤيته .

وجه اللزوم بين جواز رؤيته تعالى ، وبين تحققها الآن ، هو أنه يكفي للرؤية في حق الغائب سلامة الحاسة ، وكون الشيء جائز الرؤية ، وذلك لأن شرائط الرؤية المعقولة عند المعتزلة هي - سلامة الحاسة ، كون الشيء بحيث أن يكون جائز الرؤية ، أن لا يكون في غاية البعد ، أن لا يكون في غاية القرب ، أن يكون مقابلاً للرائي ، أو في حكم المقابل ، أن لا يكون في غاية اللطافة ، أن لا يكون بين الرائي والمرئي حجاب ، أن يكون في غاية الصغر .

إذا عرفنا ذلك فإن المعتزلة يقولون ، إن الشرائط الستة الأخيرة لا يمكن اعتبارها إلا في رؤية الأجسام والله تعالى ليس بجسم فلا يمكن اعتبار هذه الشرائط في رؤيته ، فعلى هذا لو صحت رؤيته أن فلا يعتبر في حصول رؤيته إلا أمران - سلامة الحاسة ، وكونه بحيث يصح أن يرى وهذان الأمران حاصلان الآن ، فثبت : أنه لو صحت رؤيته لوجب أن نراه الآن فلما لم نره دل ذلك على أنه تعالى لا تصح رؤيته^١

وهذا الدليل من جانب المعتزلة ينبني على أصليين :

الأول : أن الواحد منا حاصل على الصفة التي لو رأى لما رأى إلا لكونه عليها ، ذلك أن الواحد منا إنما يرى الشيء لكونه حياً بشرط صحة أو سلامة الحاسة ، وبشرط ارتفاع الموانع .

١- راجع في ذلك الأربعين للإمام الرازي ج ١ / ٢٩٧ ، وانظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ٢٥٣ .

الثاني : هو أن القدير تعالى حاصل على الصفة التي لو رئي لما روي إلا لكونه عليها ، ومعنى ذلك كما يوضح القاضي عبد الجبار ، أن الشيء إنما يرى على أخص ما تقتضيه صفة الذات ، والقدير تعالى حاصل على هذه الصفة بلا خلاف ، وبمعنى أوضح من ذلك ، أن الله تعالى إن كان يرى لصفة ما ، فمما لا شك فيه أن هذه الصفة حاصلة له سبحانه وتعالى ، إذ يستحيل أن يحصل له سبحانه صفة لأجلها يرى في حال ، دون حال ، فهو سبحانه لا تتجدد له صفة .

وما دام كذلك فالشرطان اللذان تتوقف عليها الرؤية متحققان ، وحاصلان ، نلزم أن نراه سبحانه الآن ، ولما لم نره دل ذلك على استحالة كونه تعالى مرئياً^١.

الدليل الثالث : دليل الانطباع

وحاصل هذا الدليل أن كل ما كان مرئياً ، فلا بد له من لون وشكل ، ودليل ذلك الاستقراء والتتبع للمرئيات المشاهدة^٢ والله تعالى منزّه عن ذلك فوجب أن لا يرى^٣. يوضح الإمام السعد هذا الدليل فيقول ، إن الرؤية إما باتصال شعاع العين بالمرئي ، وإما بانطباع الشبح من المرئي في حدة الرائي ، على اختلاف المذهبين ، وكلاهما - اتصال الشعاع ، أو انطباع الشبح - في حق الباري ظاهر الامتناع ، وذلك للزومهما للأجسام والأعراض ، والله عز وجل منزّه عن ذلك فتمتنع رؤيته تعالى إذن^٤.

الدليل الرابع - دليل لزوم الجسمية والعرضية .

مما يستدل به المعتزلة أيضاً على استحالة رؤيته تعالى ، وهو يسير في نفس اتجاه الأدلة السابقة ، هو القول بأنه تعالى لو كان مرئياً لوجب أن يكون من جنس المرئيات في الشاهد ، لأن المرئيات في الشاهد أجناس مخصوصة ، لا يدخل فيها ما

١ - راجع شرح الأصول الخمسة ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ بتصرف واختصار.

٢ - راجع الأربعين للإمام الرازي ج ١ / ٢٩٨ ، الموافق ج ٨ / ١٥٥

٣ - راجع شرح المقاصد ج ٢ / ٨٧ بتصرف يسير.

ليس منها ، فهي في كونها مرئية كالجنس الواحد ، ... فلو أن قائلًا قال إنه تعالى مرئي لزمه أن يكون من جنس المرئيات فإذا استحال كونه من جنسها ، لأن ذلك يوجب كونه جوهرًا أو عرضاً ، ويوجب حدوثه ، فيجب القضاء بأنه ليس بمرئي أصلاً^١ .

١- راجع المغني ج ٤ / ١٢٩ ، ١٣٠ ، وقارن الإصناف للباقلاني ص ٢٥٤ .

الأدلة السمعية للمعتزلة على استحالة رؤيته تعالى

ركن المعتزلة وهم بصدد الكلام على بيان موقفهم من رؤية الله عز وجل ، وأنها مستحيلة ، إلى بعض الآيات ، التي حاولوا حملها على هذا الموقف ، وسوف نذكر هنا أهم الآيات التي اعتمد عليها المعتزلة في ذلك .

الأولى : قوله تعالى ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾^١

وجه دلالة هذه الآية ، أن الإدراك قد يستعمل مطلقاً ، وقد يستعمل مقروناً بالبصر ، فإذا استعمل مطلقاً فقد يكون بمعنى البلوغ ، أو النضج ، أو اللحوق ، يقال أدرك الظلام إذا بلغ ، وأدركت الثمرة إذا نضجت ، وقال تعالى ﴿ حَتَّى إِذَا أُدْرِكَهُ الْغَرَقُ ﴾^٢ أي لحقه .

أما إذا قرن الإدراك بالبصر ، فإن الاحتمال يزول ، ويختص عندئذ بفائدة واحدة ، ومعنى واحد وهو رؤية البصر ، يقول القاضي عبد الجبار ، فإذا صح ذلك فيجب أن يكون قوله تعالى (لا تدركه الأبصار) في باب الدلالة على أنه تعالى لا يرى بمنزلة قوله لو قال (لا تراه الأبصار)^٣

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يقول المعتزلة إن في هذه الآية تمدحاً راجعاً إلى ذاته تعالى ، وما كان نفيه مدحاً مما يرجع إلى ذاته ، فإثباته له لا يكون إلا نقصاً ، وصفات النقص لا تجوز على القديم سبحانه ويورد القاضي عبد الجبار كلاماً كثيراً على أن الآية واردة مورد المدح ، ثم يقسم المدح إلى ما يرجع إلى الذات وإلى ما يرجع إلى الفعل ثم ينتهي من ذلك إلى أن المدح الذي يرجع إلى الذات ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، أهدهما تمدح بإثبات في الحقيقة ، وثانيهما تمدح بما يجري مجرى الإثبات ، وثالثهما تمدح بما يجري مجرى النفي .

١- سورة الأنعام / ١٠٣

٢- سورة يونس / ٩٠

٣- راجع المغني ج ٤ / ١٢٩ ، ١٣٠ ، وقارن الإنصاف للباقلاني ص ٢٥٤ .

والآية التي معنا هي من النوع الثالث ، وهو التمدح بما يجري مجرى النفي وهو عند المعتزلة يجري على طريقة واحدة ، في أن إثباته لا يكون إلا نقصاً وذلك نحو تمدحه تعالى بقوله « لا تأخذه سنة ولا نوم »^١ وعلى أساس ذلك يقول المعتزلة إن تمحه تعالى بأنه (لا تدركه الأبصار) يجري على هذا المنهاج من حيث إن إثباته لا يكون إلا نقصاً ، لأنه تمدح بنفي أمر يرجع إلى ذاته.^٢

الثانية : قوله تعالى عن موسى عليه السلام «قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ولكن أنظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني»^٣ وجه دلالة هذه الآية كما ذكر القاضي عبد الجبار عن شيوخ المعتزلة يتمثل فيما يلي :

١ - قوله تعالى (لن تراني) حيث قالوا ذلك نفي والمراد به التأييد ، فيوجب نفي رؤيته تعالى في المستقبل أبداً ، وإذا صح ذلك من موسى أو مع موسى وجب مثله في الأنبياء والمؤمنين.

٢ - قوله تعالى : «ولكن أنظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني» يحمله المعتزلة على أنه دلالة على نفي الرؤية وذلك من حيث علق الرؤية على استقرار الجبل ، والمعلوم أنه لا يستقر ، وهذا كما يوضح القاضي عبد الجبار بمثابة التأكيد لنفي الرؤية ، من حيث تعليقه إياها بأمر وجد ضده ، على طريق التباعد المشهور في مذهب العرب لأنهم يؤكدون الشيء بما يعلم أنه لا يقع على جهة الشرط لكن على جهة التباعد ، وذلك على حد قول - إذا شاب الغراب أتيت أهلي وصار القار كاللبن الحليب.^٤

١ - سورة البقرة / ٢٥٥

٢ - راجع في ذلك المغني ج ٤ - ١٥٥ ، متشابه القرآن ص ٢٥٥

٣ - سورة الأعراف ١٤٣

٤ - راجع في ذلك المغني ج ٤ / ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٠ وانظر متشابه القرآن ص ٢٩٦ وما بعدها

ويضيف القاضي هنا قائلاً « فلما جعله تعالى دكاً ، وظهر بعد استقراره لذلك في النفوس ، حل محل الأمور التي يبعد بها الشيء إذا علق بها في الكلام ، لأن استقراره وقد جعله دكاً يستحيل لما فيه من اجتماع الضدين فما علق به يجب أن يكون بمنزلته »^١

٣- قوله تعالى ﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا ﴾^٢ وبيانه كما يقول القاضي بقوله ﴿ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّاعِقَةَ بِظُلْمِهِمْ ﴾^٣ بعد ذكره أنهم سألوه رؤية الله جهرة ، حيث أنه يدل على استحالة ما سألوا^٤ ، وكأنهم يريدون أن يقولوا لو كان الله عز وجل ، جائز الرؤية ، ما أخذتهم الصاعقة لسؤالهم فلما أخذتهم دل ذلك على استحالاته .

هذا وهناك اتجاه آخر عند المعتزلة وهو حمل الآية على أن موسى عليه السلام ما سأل الرؤية وإنما سأل العلم الضروري ، أو أنه عليه السلام سألها لقومه وإن كان يعلم هو استحالتها ليأتي الرد من قبله تعالى ليتيقن هؤلاء باستحالة رؤيته تعالى ، غير أن هذا الاتجاه يذكر^٥ المعتزلة في معرض الحجاج والرد على من استدل بالآية على جواز الرؤية ، وسوف نذكر ذلك فيما بعد .

موقف المعتزلة من أحاديث تثبت رؤية الله عز وجل

رأينا فيما سبق كيف ذهب المعتزلة إلى القول باستحالة رؤيته تعالى ، وكيف أقاموا على ذلك أدلة من العقل ومن النقل ، ولنا أن نتساءل ، إذا قال المعتزلة باستحالة الرؤية فما موقفهم من الأحاديث التي جاءت تصرح بأن المؤمنين سيرون

١- راجع متشابه القرآن ص ٢٩٦ ، ٢٩٧

٢- سورة الأعراف / ١٥٥

٣- سورة النساء / ١٥٣ ١

٤- راجع متشابه القرآن ص ٢٩٧ وانظر كلام الإمام الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية الكشاف ج

٢ / ١٢١

٥- راجع متشابه القرآن ص ٢٩٦ ، ٢٩٧

الله عز وجل يوم القيامة من مثل قوله ﷺ «سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته» وقوله ﷺ «ما منكم من أحد إلا وسيتجلى له ربه يوم القيامة ويراه» إلى غير ذلك مما سنراه عند بيان موقف أهل السنة من الرؤية ؟ والجواب : إنه قد تحتم على المعتزلة وقد ذهبوا إلى أن الرؤية مستحيلة أن يكون لهم موقف تجاه هذه الأحاديث وهذا الموقف يتلخص فيما يلي

أولاً : رد هذه الأحاديث عن أن تكون أدلة في هذا الصدد بحجة أنها أخبار آحاد ، وأخبار الآحاد إنما تقبل في العمل دون العلم.

ثانياً : التسليم بأنه قد يعمل بخبر الواحد ، ولكن ذلك عندما يكون صحيح السند سليماً من الطعن في رواته ، وهذه الأحاديث طعن في رواتها على تفصيل يذكره القاضي عبد الجبار.

ثالثاً : التسليم بأن هذه الأحاديث قد سلم رواتها من الطعن ، ولكنها معارضة بأحاديث أخرى تنفي الرؤية منها ما ورد عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «لن يرى أحد في الدنيا ولا في الآخرة» وهذه الأخبار كما يقول القاضي إن لم ترد في الظهور على تلك - أي التي تثبت الرؤية - لم تنقص عنها ، فلم صار التعلق بتلك أولى من هذه ؟ ويجب عند تعارضها الرجوع إلى ما دل عليه العقل والكتاب^١.

رابعاً : حمل هذه الأحاديث على معنى يليق به عز وجل ، ويتناسب مع ما ذهب إليه المعتزلة من القول بنفي رؤيته تعالى فيحملون قوله تعالى «ترون ربكم» على معنى تعلمون ربكم وهذا الحمل ضروري كما يقول القاضي عبد الجبار ، لأنه إن حمل على أنهم يرونه بالبصر كما يرون القمر ، فيجب أن يدرك تعالى في جهة مخصوصة كالقمر ، وهو محال عليه تعالى^٢

١- راجع المغني ج ٤ / ٢٣٠

٢- السابق ج ٤ / ٢٣١ بتصرف يسير واختصار

الفصل الثاني

الرؤية عند أهل السنة

ويحتوي هذا الفصل على :

- تمهيد .. وثلاثة مقامات
- المقام الأول في صحة وجواز الرؤية
- المقام الثاني في بيان وقوع الرؤية وحصولها
- المقام الثالث : في ردود أهل السنة على أدلة المعتزلة

تمهيد

على خلاف من المعتزلة ذهب أهل السنة جميعاً إلى القول بجواز رؤية الله عز وجل معتمدين في ذلك على العقل والنقل مع اختلاف بينهما في درجة الاعتماد عليهما أو على أحدهما ، كما أجمع أهل السنة كذلك على القول بأن هذه الرؤية الجائزة ، ستحصل وتتحقق للمؤمنين يوم القيامة معتمدين في ذلك على النقل ، وما ورد في الكتاب والسنة والإجماع من إثبات ذلك .

ولم يكن هم أهل السنة إثبات رؤية الله عز وجل أيما إثبات ، فهناك من أثبتها من الفرق الأخرى ، ولكن مع نسبة ما لا يليق بذات الله تعالى من التجسيم والتشبيه ، كالكرامية مثلاً بل إن أهل السنة كانوا يضعون نصب أعينهم دوماً قضية تنزيه الله عز وجل عن كل ما لا يليق به ، فهذا شيء فرغوا منه من قبل ، فلا يأتي كلامهم في الرؤية ليهدم ذلك ، أو ينقضه ، وإثبات الرؤية مع التنزيه هو شيء انفرد به أهل السنة ، ومن ثم جاءت عبارة صاحب المقاصد تقول «ذهب أهل السنة إلى أن الله تعالى يجوز أن يرى ، وأن المؤمنين في الجنة يرونه تعالى - منزها عن المقابلة والجهة ، والمكان ، وخالفهم في ذلك جميع الفرق ، فإن المشبهة والكرامية إنما يقولون برؤيته في الجهة والمكان لكونه عندهم جسماً تعالى عن ذلك»^١

إذن فإثبات أهل السنة لرؤيته تعالى ، إنما هو إثبات خاص ، يجب أن يتمهل في فهمه ، والوقوف عليه ، ذلك أنهم قد قدموا في مباحث الآلهيات مبحثاً خاصاً بالتنزيهات ، تنزيه الله تعالى عن الجهة والمكان ، وعن كونه تعالى جسماً ، أو جوهرًا ، أو عرضاً الخ

فكونهم يثبتون رؤية الله تعالى ، فإن مفهومهم للرؤية عندئذ إنما هو رؤية مجردة عن كل ما لا يليق به تعالى ، فإذا كان أهل التجسيم والتشبيه ، قد أثبتوا الرؤية في حقه تعالى كما هي في الشاهد بحذافيرها ، فلما سبق عندهم من الاعتقاد بكونه

تعالى جسماً ، وإذا اعترض المعتزلة على مثل ذلك ، فإن أهل السنة يقاسمونهم الاعتراض على ذلك وبنفس الدرجة .

وإذا تساءلنا عن الحرف الذي على أساسه يثبت أهل السنة الرؤية لرأيانهم يقولون ، ما لا يجوز أن يوصف به الباري تعالى ، ويستحيل عليه ، فإننا لا نجوزه لأن في تجويزه إثبات حدثه أو إثبات حدث معنى فيه ، أو تشبيهه ، و تجنيسه ، وليس في جواز الرؤية إثبات حدث^١. وانظر إلى صاحب المقاصد وهو يقرر أننا نتفق مع المعتزلة في تنزيه الله تعالى عما يلزم الرؤية التي أثبتتها أهل التشبيه والتجسيم فيقول - لا نزاع للمخالفين - الذين نفوا الرؤية - في جواز الانكشاف التام العلمي ، ولا لنا في امتناع ارتسام صورة المرئي في العين ، أو اتصال الشعاع الخارج من العين بالمرئي ، أو حالة إدراكية مستلزمة لذلك ، وإنما محل النزاع أنا إذا عرفنا الشمس مثلاً بحد أو رسم كان ذلك نوعاً من المعرفة ، ثم إذا أبصرناها وغمضنا العين كان نوعاً آخر فوق الأول ، ثم إذا فتحنا العين حصل نوع آخر من الإدراك فوق الأول نسميها الرؤية ، ولا تتعلق في الدنيا إلا بما هو في جهة ومكان فمثل هذه الحالة الإدراكية هل تصح أن تقع بدون المقابلة والجهة ، وأن تتعلق بذات الله تعالى منزهاً عن الجهة والمكان^٢

فهذه هي الرؤية التي يثبتها أهل السنة ، رؤية منزهة عن الجهة والمكان وما يلزم ذلك من التجسيم والتشبيه .

ولقد سار الكلام عند أهل السنة في مسألة الرؤية في ثلاثة مقامات

المقام الأول : في إثبات صحة وجواز الرؤية على الله تعالى

المقام الثاني : في إثبات حصول هذه الرؤية وتحقيقها للمؤمنين في الآخرة .

المقام الثالث : في الرد على أدلة نفاة الرؤية .

وإليك الكلام مفصلاً في هذه المقامات

١- راجع اللمع للأشعري ص ٦١

٢- شرح المقاصد ج ٢ / ٨٢

المقام الأول : مقام الصحة والجواز.

يحاول أهل السنة في هذا المقام إقامة الدليل على أنه يصح رؤية الله عز وجل ، وأنها من قبيل الجائزات وليس المستحيلات كما قال المعتزلة ، ولقد اعتمد أهل السنة لإثبات هذه الصحة على دليلين أو مسلكين ، أحدهما عقلي والآخر نقلي.

أما الدليل العقلي ، ويسمى دليل الوجود ، فينبغي أن نذكر أن هذا الدليل كان هو المعتمد عند أوائل أهل السنة ، فقد اعتمد عليه بصورة أساسية الشيخ الأشعري مؤسس مذهب الأشاعرة وتبعه في ذلك كبار الأشاعرة كالقاضي الباقلاني ، وظل هذا الدليل هو معتمد أكثر أئمة أهل السنة على حد تعبير الآمدي^١ ، حتى أورد على هذا الاتجاه اعتراضات كثيرة سواء من جانب خصوم أهل السنة ، أو من جانب أهل السنة أنفسهم ، فها هو الشهرستاني ، يعدد ما ورد على هذا الدليل من إشكالات وبرغم أنه يجيب عنها إلا أنه يصرح بأن النفس لم تسكن إلى هذا الجواب كل السكون^٢

وها هو الإمام الرازي يورد كثيراً من الاعتراضات الواردة على مثل هذا الدليل ، ويقرر في صراحة تامة ، وتواضع نادر أنه عاجز عن الإجابة عنها ،^٣ ويشير كل من الشهرستاني والرازي ، إلى أن الأولى في ذلك هو الاعتماد على السمع . ولم يكن الشهرستاني ، أو الرازي أول من أشار إلى ذلك فقد سبقهما الإمام أبو منصور الماتريدي الذي قرر كما حكى عنه الإمام أبو المعين النسفي أن الأدلة السمعية كافية في إثبات الرؤية ، وأنه يلجأ إلى الأدلة العقلية عند مجابهة اعتراضات الخصوم^٤ وربما كان هذا الاتجاه الذي أرساه الإمام الماتريدي هو الدافع لكل من الشهرستاني والرازي لأن يقولوا ما قالاه بشأن الدليل العقلي ، خاصة وأن الإمام الرازي ، قد صرح بذلك فقال «مذهبنا في هذه المسألة ما اختاره الشيخ أبو منصور

١- راجع أبحاث الأفكار للآمدي تحقيق أ.د/ أحمد المهدي ج ١ / ٤٩٢

٢- راجع نهاية الإقدام من ص ٣٥٧ - ٣٦٩

٣- راجع الأربعين للرازي ج ١ / ٢٧٧

٤- راجع تبصرة الأدلة ج ١ / ٤٠٤

الماتريدي السمر قندي وهو أنا لا نثبت صحة رؤية الله تعالى بالدليل العقلي ، بل نتمسك في هذه المسألة بظواهر القرآن والأحاديث «^١.... نقول: فمنذ ذلك الحين ، قد ظهر القول بأولوية الاعتماد على السمع في إثبات جواز الرؤية ، وفي إثبات وقوعها وتحققها . ولعل هذا ما يدعوننا لأن نذكر الدليل العقلي في هذا الموضوع باختصار ، ولا نطيل البحث بذكر ما ورد من اعتراضات ، ولكن نحيل إلى مراجعها ليرجع إليه من شاء .

الدليل العقلي على جواز رؤية الله تعالى .

حاصل كلام أهل السنة في هذا الدليل هو : أن الجوهر يصح أن يرى ، والعرض يصح أن يرى كذلك فالجوهر والعرض يشتركان في صحة الرؤية ، وهذه الصحة حكم حادث ، لا بد لها من علة ، والحكم المشترك يجب تعليله بعلة واحدة ، وإلا لما كان مشتركاً وبالبحث عن المشترك بين الجوهر والعرض مما يمكن تعليل هذا الحكم به ، نجد أنه لا مشترك بينهما إلا الحدوث والوجود ، وبالبحث عن مدى صلاحية كل من هذين الأمرين لأن يكون علة ، مصححة للرؤية ، نجد أن الحدوث معناه وجود مسبوق بعدم ، والعدم لا يصلح أن يكون علة ، ولا جزءاً من العلة لأنه كما قيل نفي محض ، وما هو نفي محض لا يؤثر فيما هو وجودي .

وإذا سقط عدم عن درجة الاعتبار لم يبق إلا الوجود ، فهو الذي تصح به الرؤية ، والوجود كما هو مقرر عند أهل السنة مشترك بين الشاهد والغائب^٢ ، فإذا كان الوجود علة لصحة الرؤية ، وكان الوجود مشتركاً بين الشاهد والغائب ، إذن فالله عز وجل يصح أن يرى .

يقول إمام الحرمين في هذا الصدد «فإذا تقرر بضرورة العقل أن الإدراك لا يتعلق إلا بالوجود ، وحقيقة الوجود لا تختلف -أي شاهداً و غائباً - فإذا روى

١- راجع الأربعين للرازي ج ١ / ٢٧٧

٢- راجع المواقف الأبجي ج ٨ / ١٣٩ ، وما بعدها

موجود لزم تجويز رؤية كل موجود ، كما أنه إذا روى جوهر لزم تجويز رؤية كل جوهر ، وهذا قاطع في إثبات ما نبغيه^١ »

الدليل الثاني على جواز الرؤية

قوله تعالى عن موسى عليه السلام « قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي »^٢

ووجه الاحتجاج بهذه الآية كما يلي :-

أولاً : أن في هذه الآية طلب موسى رؤية الله تعالى ، ولو لم تكن الرؤية جائزة لما طلبها موسى عليه السلام ، واللازم باطل ، فبطل ما أدى إليه ، وهو كون الرؤية غير جائزة وثبت نقيضه وهو أن الرؤية جائزة.

وجه الملازمة بين استحالة الرؤية ، وبين عدم طلب موسى عليه السلام لها . هو أن موسى عليه السلام لا يخلو حاله إما أن يكون عالماً بالله تعالى ، وبما يجوز عليه تعالى وما لا يجوز ، وإما أن يكون غير عالم بذلك ، فإن كان عالماً ، ومع ذلك طلب الرؤية مع علمه باستحالتها كان طلبه ذلك عبثاً ، واجترأ لا يليق بالأنبياء عليهم السلام . وإن كان غير عالم بذلك لم يصلح يكون نبياً كليماً ، لأن

١- راجع الإرشاد للإمام الحرمين ص ١٧٧ ، وللاستزادة من الاطلاع على هذا الدليل راجع : التمهيد للباقلاني ص ٣٠٢ ، الإنصاف له أيضاً ص ٢٤٧ ، أصول الدين للبغدادي ص ٩٧ ، ٩٨ ، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص ١٦٠ ، نهاية الأقدام للشهرستاني ص / ٣٥٧ ، أصول الدين للبزدوي ص ٨٤ ، التمهيد لأبي المعين النسفي ٢٢١ ، المحصل للرازي ص ١٨٩ ، طوابع الأنوار للبيضاوي ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، أبحار الأفكار للآمدي ج ١ / ٤٩٢ ، ٥١١ ، ٥١٤ ، غاية المرام له ص ١٥٩ ، المواقف لللاجبي ج ٨ / ١٣٩ ، حاشية السباعي علي خريدة أبي البركات الدردير ص ١١٨ ، حاشية بن المنير على تفسير الكشاف ، المسماه بالانتصاف ج ٢ / ١١٢ ، شرح المقاصد للسعد ج ٢ / ٨٤

المقصود من البعثة كما يوضح الآجي بحق - هو الدعوة إلى العقائد الحقّة والأعمال الصالحة ، فعندما يكون هو غير عالم بها فلا يصلح لذلك^١

أما الوجه الأول من الدليل فقد اعترض عليه المعتزلة بوجوه :

الأول : قالوا لا نسلم أن موسى عليه السلام سأل الرؤية ، وإنما سأل الله عز وجل أن يعلمه به علماً ضرورياً ، غاية ما في الأمر أنه عبر عن الأمر بالرؤية ، إذ العلم ملازم للرؤية ، والتعبير بالملزوم وإرادة اللازم على طريق المجاز جائز ومستساغ. وينسب هذا التأويل إلى أبي الهذيل ، وتابعه عليه الجبائي ، بل وأكثر البصريين من المعتزلة.

الثاني : قالوا ما سألهم العلم ضروري ، ولكن إنما سألهم ، يريه علماً من أعلام الساعة ، وغاية الأمر أنه حذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وهذا أيضاً جائز ومستساغ وقد ورد مثله في قوله تعالى (واسأل القرية)^٢ والمراد واسأل أهل القرية ، فيكون المراد بقوله : (أرني أنظر إليك) أي إلى علم من أعلامك الدالة على الساعة ، وينسب هذا التأويل إلى أبي القاسم الكعبي ، وتبعه أكثر البغداديين في المعتزلة:

الثالث : قالوا نسلم أنه عليه السلام سأل الرؤية ، ولكن لا لنفسه بل لقومه ، لما سألوه ذلك وأضاف السؤال إلى نفسه ليكون منعه من ذلك أبلغ في دفعهم وردعهم عما سألوه ، من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، وهذا هو قول الجاحظ ومن تبعه.

الرابع : قالوا أنه سأل الرؤية لنفسه ولكن لا نسلم أن ذلك ينافي العلم بالاحالة ، لأن المقصود من السؤال إنما هو أن يعلم الإحالة بطريق سمعي ، يضاف إلى ما عنده من الدليل العقلي فيكون من باب التأكيد ، وهذا أيضاً جائز وعليه جاء قول

١- راجع المواقف الشرح السيد الشريف الجرجاني ج ٨ / ١٣٢

٢- سورة يوسف / ٨٢

الخليل عليه السلام ﴿رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تُوْمَنُ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾^١

الخامس : قالوا نسلم أنه سأل الرؤية ، ونسلم أنه غير عالم باستحالتها ، ولكن ذلك غير قادح في كونه نبياً ، لأن ذلك لا ينافي كونه عالماً بعدل الله تعالى ووحدانيته ، فيجوز مثل هذا السؤال.

السادس : قالوا نسلم أنه كان عالماً باستحالة الرؤية ، ولكن نمنع امتناع السؤال ، وإنما يكون السؤال ممتنعاً ، أن لو كان محرماً في شرعه ، وحتى وإن كان محرماً في شرعه ، فهو من باب الصغائر ، وهي غير ممتنعة على الأنبياء.^٢ هذا وقد قام أهل السنة بتفنيد هذه الاعتراضات :

نخلص من ذلك أن موسى عليه السلام بما أنه عالم بالله تعالى ، وبما يجوز في حقه سبحانه وما لا يجوز ، وأنه صلى الله عليه وسلم سأل ربه الرؤية فإن هذا يدل على جوازها وصحتها لأنها لو كانت مستحيلة ، وهو صلى الله عليه وسلم عالم باستحالتها لم يطلبها ، إذ الطلب عندئذ لا يليق بالأنبياء عليهم السلام ، فلما طلبها دل ذلك قطعاً على جوازها ، أو كما يقول القاضي الباقلاني ... لم يبق إلا أنه عليه السلام سأل الرؤية ، وهو معتقد جوازها عليه سبحانه ، وإذا اعتقد النبي الكريم جواز الرؤية ، لم يخل من أن يكون مصيباً أو مخطئاً ، لا يجوز أن يخطئ النبي الكريم في اعتقاده ، فلم يبق إلا أنه أصاب ، وهذا على حد قول القاضي - لا مخرج للمخالف عنه بوجه ولا سبب.^٣

ثانياً : كما يستدل أهل السنة على جواز رؤيته تعالى ، من جواب الله عز وجل لموسى عليه السلام بتعليقه الرؤية على استقرار الجبل في قوله تعالى « وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى

١- سورة البقرة / ٢٦٠

٢- راجع هذا الكلام في : إيكار الأفكار للآمدي ج ١ / ٥١٨ ، ٥١٩ بتصرف يسير ، وانظر الموافق ج ٨ / ١٣٢ وما بعدها ، شرح المقاصد ج ٢ / ٨٢ وما بعدها.

٣- راجع الانتصاف ص ٢٤٣

الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي» ووجه الاستدلال هو أنه تعالى لو كان مستحيل الرؤية لقال عز وجل يا موسى لست بمرئي ، ولكنه سبحانه علق رؤية موسى عليه السلام على استقرار الجبل من حيث هو استقرار ، وذلك ممكن جائز ، وتعلق العلم بأنه لا يستقر لا يرفع إمكان استقراره ، وتعلق العلم لا يغير المعلوم ، ولا ينقل حجمه من إمكان إلا امتناع ولا العكس ، وحينئذ يتوجه دليلاً لأهل السنة فنقول استقرار الجبل ممكن ، وقد علق عليه وقوع الرؤية ، والمعلق على الممكن ممكن^١

هذا وقد أورد على هذا الدليل اعتراضات من جانب المعتزلة الذين ينفون رؤية الله عز وجل ، ولكن هذه الاعتراضات يمكن الجواب عليها ، والانفصال عنها ، وإليك بعضاً من هذه الاعتراضات.

الأول : قالوا لا نسلم أنه علق الرؤية على ممكن ، وتوضيح ذلك بأن نقول : علق الرؤية على استقرار الجبل حال سكونه ، أو حال حركته؟ لا يجوز أن يقال علقها به حال سكونه وإلا لوجدت الرؤية ضرورة وجود شرطها ، فإن الجبل حال سكونه كان مستقراً فلم يبق إلا الثاني ، وهو استقرار الجبل حال حركته ، وليس يخفى أن ذلك محال فتكون الرؤية مقطعة على محال فتكون محالة.

الثاني : قالوا نسلم أن استقرار الجبل ممكن ، ولكن المقصود من تعليق الرؤية عليه ليس هو بيان جوازها ، أو عدم جوازها ، إذ هو غير مسئول عنه ، بل المقصود إنما هو بيان أن الرؤية لا تقع لعدم وقوع الشرط المعلق عليه ، ليكون ذلك مطابقاً للسؤال^٢

الجواب عن هذه الاعتراضات :

أجاب أهل السنة عن هذه الاعتراضات مفنيين لها ، على الترتيب الذي ذكرناه.

الأول : منع أهل السنة أن يكون المراد بالرؤية التي سألها موسى عليه السلام العلم بالله تعالى ، بأن النظروان استعمل بمعنى العلم عند إطلاقه ، ولكن يبعد ذلك وإذا وصل بآلى بل إنه عندئذ يكون ظاهراً في الرؤية ، سلمنا أنه يمكن حمله

١- الانتصاف لابن المثير بها مشى الكشاف ج ٢ / ١١٤ ، ١١٥

٢- راجع أبحاث الأفكار ج ١ / ٥١٩ ، ٥٢٠

على العلم ، ولكن ذلك يمتنع هنا لما يلزمه أن موسى عليه السلام غير عالم بربه ، وهو غير جائز على الأنبياء ، يضاف إلى ذلك أن قوله تعالى (لن تراني) محمول على نفي الرؤية بإجماع المعتزلة ، فلا يكون الجواب على ذلك مطابقاً للسؤال ، فالسؤال عن العلم ، والجواب عن نفي الرؤية.

الثاني : كما منع أهل السنة أن يكون المراد رؤية علم من أعلام الساعة ، لأن ذلك غير مستقيم ، لأنه خلاف الظاهر ، فلا ملجأ إليه من غير دليل ، ومن ناحية أخرى فإنه أجابه بقوله (لن تراني) وهذا إن كان محمولاً على نفي ما وقع السؤال عنه من الأعلام ، فهو خلف حيث أراه أعظم الآيات وهي تدكدك الجبل. وإن كان محمولاً على نفي الرؤية ، فلا يكون الجواب ثمة مطابقاً للسؤال ، ومن جهة ثالثة فإن قوله تعالى « فَإِنْ اسْتَفَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي » فإن كان ذلك محمولاً على رؤية بعض آياته كما تقولون أيها المعتزلة ، فهو محال لأن الآية ليست في استقرار الجبل ، لأنه كان مستقراً ، بل الآية في تدكدكه.

الثالث : كما منع أهل السنة أن يكون موسى عليه السلام إنما سأل الرؤية لأجل قومه ، لأن هذا الحمل خلاف الظاهر ، ولا دليل عليه ، ولأنه عليه السلام لو علم أن الرؤية مستحيلة لما سألها الله تعالى لأجل دفع قومه ، بل كان يجب عليه أن يردعهم ويزجرهم عن طلب ما لا يجوز على الله تعالى كما فعل معهم عندما قالوا « اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ » بقوله « قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ »^١ يضاف إلى ذلك أن المقصود السؤال إن كان هو ردع قوم موسى عليه السلام فقد تم ردعهم وزجرهم عندما أخذتهم الصاعقة عندما قالوا « أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَاءَتْهُمْ الصَّاعِقَةُ بَظُلُمَةٍ مِنْهُمْ »^٢ ولا يقولون أحد إن في أخذ الصاعقة لهم عند سؤالهم ذلك دليلاً على استحالة الرؤية ، بل كما يقول أهل السنة « كان ذلك لأنهم طلبوا ذلك في معرض التشكيك في نبوة موسى عليه السلام وبقصد تعجيزه عن ذلك فأنكر الله تعالى منهم ذلك ، كما أنكر من

- سورة الأعراف / ١٣٨

١- سورة النساء / ٥٥

أهل مكة قولهم «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا»^١ وإن لم يكن ذلك مستحيلاً نظراً إلى ما قصدوه من الإعجاز^٢

الرابع : أما القول بأن موسى عليه السلام قد سأل الرؤية مع علمه باستحالتها لتأكيد له ذلك عن طريق السمع كما تأكد عن طريق العقل ، فرد عليه أهل السنة بأنه كان عالماً بإحالة الرؤية فالعلم غير قابل للزيادة فيمتنع طلب التأكيد ، سلمنا أنه يمكن ذلك ، ولكن كان يمكن أن يكون ذلك بطلب إظهار الدليل السمعي ، لا بسؤال ما علمه محالاً.

الخامس : أما القول بأن السؤال ما كان محرماً في شرعه ، فيجيب عنه أهل السنة بأن السؤال وإن لم يكن محرماً ، إلا أن طلب المحال لا فائدة فيه ، ومنصب النبوة ينزه عنه.

أما الاعتراضات على الوجه الثاني ، فيجيب عنها أهل السنة كما يلي :

يقول أهل السنة إنه تعالى علق الرؤية على استقرار الجبل من حيث هو من غير قيد بحال السكون أو الحركة ، وإلا لزم الإضرار ، واستقرار الجبل من حيث هو ممكن قطعاً ، إذ معنى الممكن ، أنه لو فرض وجوده أو عدمه لم يلزم عنه لذاته محال ، أو كما قال الآبجي بحق «فاستقرار الجبل عند حركته - أي في زمانها - ليس بمحال ، إذ في ذلك الوقت قد يحصل الاستقرار بدل الحركة ، ولا محذور فيه ، إنما المحال هو الاستقرار مع الحركة ، أي كونها مجتمعين ، لا وقوع شيء منهما في وقت آخر يدل صاحبه»^٣

١- سورة الإسراء / ٩٠

٢- راجع أفكار الأفكار للآمدي ج ١ / ٥٢٢

٣- راجع المواقف للآبجي بشرح الجرجاني ج ٨ / ١٣٧

يقول الإمام أبو المعين النسفي في هذا الصدد «فإنه تعالى علق الرؤية باستقرار الجبل ، واستقرار الجبل من الجائزات ، والأصل أن تعليق الفعل بما هو جائز الوجود يدل على جوازه ، وتعليقه بما هو ممتنع يدل على امتناعه وعدم تـكونه ، وتعليقه بما هو متحقق الوجود تحقيق له ، وها هنا علق بما هو جائز الوجود ، وهو استقرار الجبل ، ودليل جواز وجوده قوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ أخبر - تعالى - أنه جعله دكاً لا أنه اندك بنفسه ، وما أوجده الله تعالى كان جائزاً ، لا يوجد لو لم يوجد الله تعالى ، إذ الله تعالى مختار فيما يفعل ، فإذا جعل الجبل دكاً باختياره ، وكان جائزاً ألا يفعل ، دل ذلك على جواز وجوده ، فكان تعليق الرؤية به دليل كونها جائزة.»^١

أما قول المعتزلة بأنه لا يلزم أن يكون المعلق على الممكن ممكناً ، فهذا كلام باطل ، وذلك لأنه لو قدر وجود الشرط فإن لم يوجد المشروط كان تعليق الوجود ممتنعاً ، وإن وجد المشروط - فهو المطلوب^٢

المقام الثاني : مقام التحقق والوقوع

بعد أن أقام أهل السنة الدليل على أن رؤية الله عز وجل من الجائزات وبعد أن بينوا أن العقل لا يحيلها ، إذا بهم يتكلمون بعد ذلك ، في مقام أرقى من مقام الجواز ، ألا وهو مقام الوقوع ، وإنما كان هذا المقام أرقى من مقام الجواز ، لأنه يتضمن الجواز ، فإذا كان حاصل مقام الجواز هو إثبات أن رؤية الله تعالى ليست مستحيلة ، وإنما هي جائزة ، فإن العقل بعد ذلك يتوقف هل يحصل هذا الجائز ويتحقق ، أم أنه لا يحصل ولا يتحقق ، أما إذا أثبتنا حصول الرؤية ، فإن هذا الحصول يتضمن الجواز ، لأنها لو لم تكن جائزة لما تحققت ، ويتضمن زيادة على

١- راجع تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي ج ١ / ٣٩٢ ، وانظر شرح المقاصد ج ٢ / ٨٣.

٢- راجع أبحاث الأفكار للأمدى ج ١ / ٥٢٤

الجواز ، وهو التحقق والحصول ، بمعنى خروج ، ما هو في حيز الإمكان إلى الوجود .

هذا ودور العقل إنما ينتهي عند مقام الصحة والجواز ، أما الوقوع والتحقق فليس للعقل فيه مجال ، ومن ثم نجد الإمام السعد ينص على ذلك قائلاً ، لا خفاء في أن إثبات وقوع الرؤية لا يمكن إلا بالأدلة السمعية ^١

وقد أجمع أهل السنة على أن رؤية الله تعالى ستحصل وتتحقق للمؤمنين يوم القيامة ، وعداً من الله تعالى صدقاً ، وقولاً حقاً - على حد قول إمام الحرمين ^٢ وقد استدل أهل السنة على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع إليك بيانها وتوضيحها: أما الدليل من الكتاب فمنه قوله تعالى ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ ^٣

وهذه الآية هي معتمد أهل السنة في إثبات حصول الرؤية يوم القيامة ، ووجه دلالتها كما يذكر أهل السنة ، هو أن النظر في اللغة له معان متعددة ، ووجوه يرد عليها .

فقد يرد بمعنى التفكير والاعتبار ، وفي هذه الحال يوصل بفِي ومنه قولهم : نظرت في الأمر ، أي تفكرت وقد يرد بمعنى الرأفة والرحمة والعطف وعندئذ يوصل بالبادع يقال نظر الأمير لفلان ، أي رأف به وتعطف عليه ، ومنه قوله تعالى عن الكفار يوم القيامة ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ أي لا يرحمهم .

وقد يرد بمعنى الرؤية بالبصر ، وعندئذ يكون موصولاً بـإلى ، والنظر في الآية محل الاحتجاج موصول بـإلى ، فوجب حمله على الرؤية البصرية ، فتكون الرؤية متحققة للمؤمنين يوم القيامة بحكم هذا الوعد ^٤ يقول الإمام أبو المعين

١- راجع شرح المقاصد ج ٢ / ٨٥ وقارن الشهرستاني في نهاية الإقدام ص ٣٦٩ .

٢- راجع الإرشاد / ١٨١ .

٣- سورة القيامة / ٢٢ ، ٢٣ .

٤- راجع ذلك في / شرح المواقف ج ٨ / ١٤٦ وما بعدها .

النسفي في هذا الصدد «فالله تعالى أثبت الرؤية للوجوه التي في العيون الباصرة ، ألا يرى أنه وصفها بالنضارة ، والوجوه هي التي توصف بالنضارة ، وقرن النظر بكلمة إلى ، وعداه بها إلى المنظور إليه ، وما هذه سبيله لا يفهم منه إلا نظر العين أو الاعتبار ،... وفيما نحن فيه مثل هذه القرينة منعدم ، فلم يحمل إلا على النظر^١

اعتراض المعتزلة على الاستدلال بهذه الآية.

منع المعتزلة أن تكون هذه الآية دالة على حصول الرؤية ، وحاصل اعتراضهم على ذلك يرجع إلى حمل كلمة النظر على معنى آخر غير الرؤية ، وإلى صرف كلمة إلى عن أن تكون صلة للنظر ، وإليك تفصيل ذلك.

قال المعتزلة : لا نسلم أن لفظة إلى صلة للنظر ، بل إنها اسم بمعنى نعمه ، مفرد الآلاء ، أي النعم وقد تكون بمعنى عند وإذا ثبت ذلك يكون معنى الآية على الأول ، وجوه يومئذ ناضرة نعمة ربها ناظرة أي منتظرة ، وعلى الثاني يكون معناها ، وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها أي عند ربها منتظرة نعمته ، وحاصل ذلك أن النظر في الآية يعود معناه إلى الانتظار.^٢

جواب أهل السنة عن هذا الاعتراض

يجيب أهل السنة عن هذا الكلام ، بأن هذا الحمل فاسد ، لأنه عندما يراد بالنظر معنى الانتظار ، فإنه لا يعدي بآلى ، ولا يعلق بالوجه ، قال تعالى «فناظرةً بم يرجع المرسلون»^٣ يقول الإمام أبو المعين النسفي ، لم يقيد بالوجه ، ولا عدى بكلمة إلى لما أريد له الانتظار^٤. وعند التأمل ، فإنه لا يخفى فساد حمل المعتزلة لهذه الآية على أن المراد بها انتظار النعمة وذلك من جهتين. جهة نفس المنتظر ، وجهة المنتظر.

١- راجع تبصرة الأدلة ج ١ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ باختصار.

٢- راجع شرح الأصول الخمسة ص ٢٤٥ وما بعدها.

٣- سورة النمل / ٣٥

٤- تبصرة الأدلة ج ١ / ٣٩٧

أما الأولى ، فهي أن الثواب يومئذ يكون موجوداً ، لأن الجنة دار وقوع الثواب لا دار انتظار وأما الأخرى ، فإن الانتظار كما يقال تنغيص النعمة ، ويسبب القلق والضيق ، وولى الله تعالى في الجنة مصون عما يوجب حصول وحشة في صدره ، أو ضيق في قلبه ، فهذا مما لا يليق بأهل الجنة ، بل إن ما وصفهم الله تعالى به من نضارة الوجوه ، يوجب أن حالهم يومئذ حال من نال الثواب لا حال من هو بعد يقاسي ألم الانتظار وكربه ^١

أما الدليل من السنة ، فقد استدل أهل السنة بأحاديث كثيرة ، وردت فيها البشارة للمؤمنين بأنهم سيرون ربهم يوم القيامة ، فمن ذلك ما رواه البخاري بسنده عن جرير قال «كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ نظر إلى القمر ليلة البدر ، قال : إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس ، وصلاة قبل غروب الشمس فافعلوا» ^٢

يقول الإمام البيهقي ومعنى «لا تضامون في رؤيته» أي لا تجتمعون لرؤيته في جهة ، ولا يضم بعضكم إلى بعض لذلك ، فإنه عز وجل لا يرى في جهة كما يرى المخلوق في جهة. ويضيف البيهقي كذلك أن التشبيه برؤية القمر ليقين الرؤية ووضوحها أيضاً - دون تشبيه المرئي تعالى الله عن ذلك ^٣

ومن ذلك أيضاً ما رواه البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : «قال أناس يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال هل تضامون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا لا يا رسول الله ، قال هل تضامون في القمر ليلة البدر

١- راجع السابق ج ١ / ٣٩٩ بتصرف وقارن الفصل لابن حزم ج ٢ / ٣٥ وما بعدها . وأبكار

الأفكار ج ١ / ٥٣٤ ، نظر كلام بن حجر في فتح الباري عند شرح حديث رقم ٦٨٨١

٢- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر حديث رقم ٦٨٨٢ .

٣- راجع الاعتقاد للبيهقي ص ١٣٦ ، ١٣٧ ، وانظر فتح الباري لابن حجر عند الحديث السابق .

ليس دونه سبحانه؟ قالوا لا يا رسول الله . قال فإنكم ترونه يوم القيامة كذلك .. الحديث»^١

إلى غير ذلك من الأحاديث التي وردت تبشر المؤمنين ، بأنهم سيرون ربهم يوم القيامة ، وقد أورد الإمام البيهقي في كتابه الاعتقاد عددا كبيرا من هذه الأحاديث.^٢

أما درجة هذه الأحاديث فكما يقول صاحب المقاصد قد صحح هذه الأحاديث من يوثق به من أئمة الحديث إلا أنها آحاد^٣

أما عن إفادتها العلم فيقول الإمام البزدوي - حديث الرؤية مشهور ، فإن المشهور ما اشتهر عند القراء وتلقوه بالقبول ، فهذا الحديث كذلك ، والمشهور عندنا يوجب العلم ، كالمتواتر ، وإن كان دون المتواتر على ما ذكرناه من أصول الفقه.^٤

ثالثاً: الإجماع

كذلك يستدل أهل السنة على وقوع الرؤية وحصولها للمؤمنين يوم القيامة ، بإجماع السلف الصالح على ذلك ، قبل أن تكون المسألة مسألة خلاف ، يحكى هذا الإجماع الإمام البيهقي فيقول بعد تعدده لمن روى حديث الرؤية : فلما نقلت رؤية الله بالأبصار عنهم في الآخرة ، ولم ينقل عنهم في ذلك اختلاف ، يعني في الآخرة ، كما نقل عنهم فيها اختلاف في الدنيا ، علمنا أنهم كانوا على القول بروية الله بالأبصار في الآخرة متفقين مجتمعين^٥

١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر حديث رقم ٦٠٨٨

٢- راجع الاعتقاد للبيهقي نشر دار الفضيلة ط أولى ١٩٩٩م ص ١٣٣ وما بعدها.

٣- شرح المقاصد ج ٢ / ٨٦

٤- راجع أصول الدين للبزدوي ص / ٨٤

٥- راجع الاعتقاد للبيهقي ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، وانظر أصول الدين للبزدوي ص ٨٣ . شرح

المقاصد ج ٢ / ٨٥

ويحكي الإمام السنوسي هذا الإجماع أيضاً فيقول ومن الأدلة إجماع السلف الصالح على الرغبة إلى الله تعالى بأن يتمتعهم بالنظر إلى وجهه الكريم^١ فإجماع الصحابة ومن بعدهم قبل ظهور الخلاف هو من الأدلة المعتمد عليها في إثبات حصول الرؤية للمؤمنين يوم القيامة ، وهذا الإجماع معناه أنهم رضوان الله عليهم قد حملوا الآيات والأحاديث الواردة في موضوع الرؤية ، والتي تنص على أن المؤمنين سيرون ربهم يوم القيامة على ظاهرها ، من غير تأويل لها ، أو صرفها عن هذا الظاهر ، وبالتالي يكون هؤلاء الصحابة قد فهموا أن إثبات الرؤية لا يتضمن تشبيهاً ولا تجسماً لله عز وجل ، يقرر الإيجي مضمون هذا الكلام فيقول : «والمعتمد فيه - أي في إثبات الوقوع - إجماع الأمة قبل حدوث المخالفين على وقوع الرؤية المستلزم لصحتها وعلى كون هاتين الآيتين - يريد قوله تعالى : ﴿وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةً * إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةً﴾^٢ وقوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَخْجُوبُونَ﴾^٣ الذي يفيد أن المؤمنين ليسوا محجوبين ومعناه أنهم سيرونه تعالى - محمولتين على الظاهر المتبادر منهما ، ومثل هذا الإجماع مفيد لليقين^٤

وليس للمعتزلة أن يعترضوا على استدلال أهل السنة بالإجماع ، بدعوى ما نقل من اختلاف الصحابة في وقوع رؤية الله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم ، من نحو ما ذهبت إليه السيدة عائشة رضي الله عنها ونفيها أن يكون صلى الله عليه وسلم قد رأى ربه عز وجل^٥

لأن هذا الخلاف كما يقرر الباقلاني بحق - إنما هو اختلاف حول حصول الرؤية له صلى الله عليه وسلم في الدنيا فقال بعضهم إنه صلى الله عليه وسلم رأى

١- كبرى السنوسي ٣٧٥

٢- سورة القيامة / ٢٢ ، ٢٣

٣- سورة المطففين / ١٥

٤- راجع المواقف بشرح الجرجاني ج ٨ / ١٥٠

٥- انظر شرح الأصول الخمسة ص ٢٦٧

ربه ، وقال البعض لم يره ، وكلامنا هنا إنما هو في حصول الرؤية في الآخرة ، ولم يذهب أحد إلى القول بمنعها ، أو باستحالتها^١ ويستلهم الإمام أبو المعين النسفي الإجماع على ذلك أيضاً من خلال ما ورد في أكثر من خبر في تفسير قوله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ من تفسير الزيادة بأنها النظر إلى الله تعالى ، مع احتماله لغير ذلك أيضاً ، فيقول الإمام أبو المعين - لولا أن القول بالرؤية كان أمراً ظاهراً ، وإلا لكان لم يحتمل صرف ظاهر لم يجئ فيها - أي في الرؤية - إليها ، وهذا في الحاصل استدلال بإجماع الصحابة وشيوع القول بالرؤية فيهم.^٢

١- راجع الإنصاف ص ٢٤٧

٢- راجع تبصرة الأدلة ج ١ / ٤٠٠

المقام الثالث : الرد على أدلة المعتزلة

بعد أن أوضح أهل السنة مقصودهم بالرؤية التي أجازوها على الله عز وجل وبعد أن بينوا أن هذه الرؤية الجائزة ، ستحصل وتتحقق للمؤمنين يوم القيامة ، وبعد أن استدلوا على كل واحد من هذين المقامين ، إذا بهم يعمدون إلى أدلة المعتزلة التي اعتمدوا عليها في نفي رؤيته تعالى ، والحكم باستحالتها ويردون عليها. وذلك كما يلي:

الرد على دليل المقابلة.

يرد أهل السنة على هذا الدليل بوجهين :

الأول : منع أن يكون المقابلة شرطاً في تحقيق الرؤية ، مطلقاً ، وهذا الكلام يتناسب مع قواعد الأشاعرة الذين اشترطوا لصحة الرؤية الوجود فقط ، وبالتالي جوزوا رؤية ما لا يكون مقابلاً ، ولا في حكمه وعليه فلا يلزم من تجويز رؤيته تعالى تجويز أن يكون سبحانه وتعالى في جهة .

الثاني : التسليم بأن المقابلة شرط من شروط الرؤية لا تتحقق بدونه ، ولكن هذا في الشاهد ، أما الغائب فيمنع أهل السنة أن تكون المقابلة شرطاً في حقه لتحقيق الرؤية . وذلك لاختلاف الرؤيتين في الحقيقة ، فيجوز أن لا يشترط في رؤيته تعالى المقابلة كما هي في الشاهد .^١

وإذا رجعنا إلى كلام المعتزلة في هذا الدليل نجد أنهم قد استندوا في ذلك إلى الوجدان ، وجدان أن كل مرئي لابد أن يكون مقابلاً أو في حكمه . وهذا كما يوضح الإمام الغزالي بحق إن سلم لهم ، فإنه في حق من روى قبل ، أو في حق المشاهد ولكن ما لم ير من قبل ، وليس من قبيل المشاهدات ، هل يجري عليه هذا الحكم ؟ !! إن الأولى عقلاً أن ما لم يكن منت قبيل المشاهدات ، أن لا يجري عليه حكم

المشاهدات ، فإن استحال أن يرى شيء من المشاهدات إلا في جهة ، فأولى بما ليس من قبيل المشاهدات أن لا يحكم باستحالته .

وإلا فلو جاز كلامكم هذا أيها المعتزلة ، لجاز للمجسم والمشبّه أن يستعمل نفس المنهج فيقول : إنه تعالى جسم لأنه تعالى فاعل ، ونحن لم نر إلى الآن فاعلاً إلا وهو جسم ، فماذا نقول له وبماذا ننفصل عن قوله ، إن كان القول كما تقولون أيها المعتزلة؟؟!!^١

يقول «الإمام الباقلاني» منتقداً هذا الكلام من قبل المعتزلة . لو وجب هذا لوجب إذا كان معلوماً بالقلوب ، وموجوداً أن يكون جسماً أو جوهرًا أو عرضاً ، وفي العالم أو غيره من الأماكن ، لأننا لم نعقل معلوماً إلا كذلك وإذا كان عالماً قادراً سميعاً بصيراً أن يكون جسماً مجتمعاً ذا حيز في الوجود لأننا لم نعقل حياً عالماً قادراً رائياً إلا كذلك ، فإن مروا على ذلك أي تمسكوا وتشبثوا به -تركوا التوحيد ، وإن أبوه أبطلوا ما سئلوا عنه^٢.

الرد على دليل الموانع :

لعلنا نذكر أن المعتزلة في هذا الدليل قد وضعوا شروطاً ثمانية عندما تحصل الرؤية ، وبعدها تستحيل ، وقالوا ما تتوقف عليه رؤيته تعالى -لو كان يرى من هذه الشروط شرطان سلامة الحاسة الرائية ، ووجود المرئي ، وهما متحققان ، فلو كان تعالى يرى لرأيانه الآن ، لأن الموانع مرفوعة ، فلما لم نره دل ذلك على استحالة رؤيته .

يفند أهل السنة هذا الكلام بعدم التسليم بأنه عند تحقيق هذه الشروط تجب الرؤية ، وأن أصدادها موانع من الرؤية ، أو بالتسليم بها لكن في الشاهد ، ومنع ذلك في الغائب

١- راجع الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي بتحقيق أ.د/ مصطفى عمران ص ١٦٣ بتصرف

وانظر الإرشاد لإمام الحرمين ص ، شرح المقاصد ج ٢ / ٨٧

٢- راجع التمهيد للباقلاني

أما الجهة الأولى فكما يوضح «الباقلاني» . قائلًا ليس فيما ذكرتم شيء يمنع من روية المرني ، لأننا نرى اللطيف مع لطافته عند زيادة الإدراك ، ونرى البعيد مع بعده ، ونرى المحجوب إذا قوي الإدراك وزاد الشعاع عندكم فأنفذ خروقه ، والمحتضر بالموت يرى ملك الموت ونحن لا نراه ، ... وكذا الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرى جبريل عليه السلام ، والصحابه بجواره لا يرونه ، وكذلك الملائكة يرى بعضهم بعضا مع رفقتهم ، ونحن لا نراهم ، وما منع من رؤية الشيء لا يجوز أن يقارن الرؤية له ^١ .

أما الجهة الأخرى فكما يوضح «الإمام الرازي» أننا نسلم أن عند حضور هذه الشرائط في الشاهد يكون الإدراك أو الرؤية واجب الحصول ، ولكن لم قلتم إن في حق الله تعالى يجب أن يكون كذلك ؟ !

وتحقيق هذا القول هو أن ذات الله - تعالى - مخالفة بالحقيقة والماهية لهذه الحوادث ، والمختلفات بالماهية لا يجب استوائها في اللوازم ، فلم يلزم من كون الإدراك واجباً في الشاهد عند حضور هذه الشرائط ، كونه واجباً في الغائب عند حضورها ، والدليل على ذلك أنكم أنفسكم أيها المعتزلة قلتم إن الإدراك في الشاهد مشروط بثمانية شروط ، وفي الغائب نقطع بأنه لا يمكن أن يكون الإدراك في الشاهد واجب الحصول ، وفي الغائب لا يكون واجباً ، وهذا كما يقول «الإمام الرازي» - سؤال متعين لم ينتبه له أحد من المعتزلة ، ولا نبه أحد من أصحابنا عليه ^٢ .

أما قول المعتزلة بأنه لو لم تجب الرؤية عند الشرائط التي ذكروها ، لجاز أن يكون بحضرتنا أشياء عظيمة ولا نراها ، وأن تجوز ذلك من باب السفسطة.

فيرد عليه أهل السنة بأن هذا الكلام منقوض بجملة العاديات ، فإن الأمور العادية يجوز نقائضها مع جزمنا بعدم وقوعها ، ولا سفسطة ههنا ، فإن أريد جواز

١- السابق ص ٣١٥ . ٣١٦ ، وانظر الأربعين للرازي ج ١ ص ٣٠١ أبار الأفكار للآمدي ج ١ ص ١٦٥ .

١٥٧ . الموافق للإيجي ج ٨ / ١٥٢ .

٢- الأربعين للرازي ج ١ / ٣٠٣ ، وانظر الموافق ج ٨ / ١٥٥ .

ذلك في نفسه بغض النظر عن أي شيء آخر فعلى حد قول السعد ليس قطعي البطلان بل قطعي الصحة^١ والشرطية التي ذكرها المعتزلة ليست لزومية ، فليس هناك تلازم بين عدم رؤية الله تعالى عند ارتفاع الموانع ، وبين تجويز وجود أشياء بحضرتها لا نراها ، بل هي اتفاقية ، بمنزلة قولنا لو لم تجب الرؤية عند تحقيق الشرائط لكان العالم ممكناً^٢ .

وحاصل هذا الكلام كما يوضح صاحب المواقف ، أننا نجوز وجود هذه الأشياء بحضرتنا ، ولا نراها - عقلاً - وفي نفس الوقت نجزم بعدمها ، وذلك لأن الجواز لا يستلزم الوقوع ، ولا ينافي الجزم بعدمه ، إذاً فمجرد تجويزها لا يكون سفسطة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن مآخذ الجزم بعدم الجبل المذكور إن كان ما ذكرت من وجوب الرؤية عند اجتماع شرائطها ، لوجب أن لا نجزم به ، - أي بعدم وجوده - إلا بعد العلم بهذا ، واللازم باطل ، لأنه يجزم به من لا يخطر بباله هذه المسألة ، ولأن ذلك يجر أو يؤدي إلى أن يكون ذلك الجزم نظرياً ، مع اتفاق الكل على كونه ضرورياً^٣

الرد على دليل الانطباع :

يجيب أهل السنة عن هذا الدليل بأنه من نفس طراز الأدلة السابقة التي يصر فيها المعتزلة على التسوية بين الرؤية في الشاهد والرؤية في الغائب ، وهو خطأ لأن الرؤيتين مختلفتان ، وحتى قول المعتزلة في هذا الدليل إن الرؤية تكون بانطباع صورة المرئي ، أو باتصال شعاع ، فإن هذا الكلام كما يقول السعد مما نازع فيه انفلاسفة فضلاً عن المتكلمين ، وعندما يكون القول منازعاً فيه لا يكون مسلماً . وعلى تقدير تسليم أنها بانطباع ، فإن ذلك في الشاهد ، دون الغائب ، وذلك لما لاختلاف الرؤيتين بالماهية ، وهو ظاهر ، وإما على تقدير اتفاقهما ولكن لجواز

١- راجع شرح المقاصد ج ٢ / ٨٧

٢- السابق ج ٢ / ٨٧

٣- راجع المواقف للإيجي ص ٨ / ١٥٤

أن تقع بعض أفراد الماهية الواحدة بطرق مختلفة^١ ويجب «الشيخ السباعي» عن هذا الدليل بأنه أضعف الشبه العقلية ، وهو إنما يتوجه على مذهب الفلاسفة - يريد بعضهم - القائلين بتأثير الحاسة بارتسام صورة المبصر فيها ، إما بواسطة وقوع شعاع على المرئي في الخارج ، أو بانطباع صورته فيها ، ومذهب أهل السنة أن السمع والبصر ادراكان لا يتوقفان إلا على وجود محل يقومان به ، واختصاص بعض الأشياء بالإدراك في حقنا إنما هو بإجراء عادته يخلق ذلك فيها ، على ما هو الحق في مبحث القوي^٢

جواب أهل السنة عن أدلة المعتزلة السمعية :

كما أجاب أهل السنة عن الأدلة العقلية التي اعتمد عليها المعتزلة في منع رؤيته تعالى ، كذلك أجابوا عن أدلتهم السمعية التي استندوا إليها ، وقد كان دليل المعتزلة الأول ، والأهم في ذلك هو قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾^٣

ويجب أهل السنة ، بأن هذه الآية لا تقوم حجة للمعتزلة على نفي الرؤية واستحالتها وذلك من خلال الوجوه الآتية :-

أولاً : قال أهل السنة لا نسلم أن الإدراك بالبصر هو الرؤية أو لازم لها ، حتى يلزم من نفيه ، بل الإدراك عبارة عن رؤية مخصوصة ، وهي أن تكون على وجه الإحاطة بجوانب المرئي ، إذ حقيقة الإدراك النيل والوصول ، مأخوذان من أدركت فلاناً إذا لحقته ومنه قوله تعالى (إنا لمدركون) أي لملحقون ، ولهذا يصح رأيت القمر وما أدركه بصري لإحاطة الغيم به ، ولا يصح أدركه بصري وما رأيته ، وعليه فيكون الإدراك أخص من الرؤية وملزوماً لها بمنزلة الاحاطة من العلم ، وكما هو

١ - راجع شرح المقاصد ج ٢ / ٨٧

٢ - راجع حاشية السباعي على خريدة أبي البركات الدردير ص ١١٨

٣ - سورة الأنعام / ١٠٣

مقرر فإن نفي الخاص لا يستلزم نفي العام ، ونفي الملزوم لا يستلزم نفي اللازم .
وعليه أيضاً فلا يلزم من كون نفي الإدراك مدحا كون الرؤية نقصا ، يقول الإمام أبو
المعین النسفي في ذلك «فكر الإدراك نازلا من الرؤية لا منزلة الاحاطة من العلم ثم
بنفي الاحاطة لا ينتفى العلم . قال تعالى ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه ﴾^١ وقال
يَعْلَمُ ما بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وما خَلْفَهُمْ ولا يحيطون به عِلْمًا» مع أنه تعالى قال ﴿فاعلم أنه
لا إله إلا الله﴾^٢ فكان العلم هو نبين المعلوم على ما هو به ، .. والاحاطة هي
الوقوف على حدود المعلوم ونهاياته ، فكان العلم بالله ثابتا والاحاطة عنه منتفية
لاستحالة إنصافه بالحدود والأطراف والنهايات ، فكذا الرؤية به متعلقة لما قام من
الدلائل ، والوقوف بالرؤية على حدوده وأطرافه ونهاياته مستحيل لاستحالة الحدود
والأطراف والنهايات عليه . فتحصل رؤيته تعالى ويستحيل الإدراك^٣

ثانياً : قال أهل السنة سلم لكم أيها المعتزلة أن الإدراك بمعنى الرؤية ، وأن
نفيه نفي لها ، ولكن لا نسلم عموم ذلك في الأزمان ، بل المراد نفي الرؤية في الدنيا
للجمع بين هذا وبين ما اقتضى الرواية في الآخرة ، أو ندعي التخصيص في الأفراد ،
وأن المؤمنين خارجون عن هذه العموم للأدلة الواردة فيهم ، فتكون الآية هنا عامة
ويكون ما ورد في حق المؤمنين من نصارة وجوههم ، ونظرهم إلى ربهم سبحانه
وتعالى ، خاصا بهم ، وكما هو معروف فإذا تعارض الخاص والعام ، كان الخاص مقدما
على العام لقوة دلالاته . وعاقبة من الجمع بينه وبين العام فإنه يلزم من العمل
الخاص ! يطال العام بالكلية . لامكان العمل به في غير محل التخصيص بخلاف

١- سورة البقرة / ٢٥٥

٢- سورة محمد / ١٩

٣- راجع تبصرة الأدلة ج ١ / ٣٨ : والاتصاف لابن المنير بهامش الكشاف للزمخشري ج ٢ /

٤٢ ، الاعتقاد للبيهقي ص ١٢٧

العكس ، ولا يخفى - كما يقول «الآمدي» بحق - إن الجمع بين الدليلين أدلى من تعطيل أحدهما والعمل بالآخر^١

ثالثاً : أما قول المعتزلة لأن الآية وردت في معرض التمدح ، وما به التمدح يدوم في الدنيا والآخرة ولا يزول بحال.

فإن أهل السنة يردون عليه بأنه ما يتمتع زواله إنما هو المدح الراجع إلى الذات ولا نسلم لكم أنه هذا مدحاً يرجع إلى الذات ، بل هو مدح راجع إلى الأفعال ، فإن الرؤية فعل من الأفعال قد يخلقها الله في العين ، وقد لا يخلقها وما يرجع إلى الأفعال ، فقد يزول بزوالها ، ولعل هذا هو مقصد أهل السنة ببحث المسألة تحت عنوان - ما يجوز عليه تعالى - وهو كما يوضح «السنوسي» في كبراه « إنه ليس المراد من هذا القسم رجوع الجواز إلى صفة من صفات ذاته تعالى عن ذلك ، بل إلى تعلقها بفعل من أفعاله جل وعز ،.. فإن معنى كون الرؤية جائزة في حقه تعالى ، أنه يجوز أن تتعلق قدرته تعالى بإيجادها لخلقها فيخلقها لهم على وفق مرادهم ، ويجوز أن لا يخلقها لهم ، لا يستحيل في حقه تعالى خلقها ولا يجب^٢

جواب أهل السنة عن استدلال المعتزلة بقوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي ﴾ وقد استدلت المعتزلة بهذه الآية على امتناع رؤيته تعالى بحمل كلمة لن على أنها لتأييد النفي ، ومجمل استقرار الجبل على أنه محال فتكون الرؤية معلقة على محال فتكون محالة ، ويقول «موسى» عليه السلام أتهلكنا بما فعل السفهاء منا. وقد أجاب أهل السنة عن كل ذلك بما يلي.

أولاً : منع أن كلمة لن للتأييد ، فإن مثل هذا الإدعاء لم يثبت ممن يوثق به من أئمة اللغة ، كما يقول «السعد» وإنما هي للنفي المؤكد في المستقبل فقط ، وقوله تعالى (ولن يتمنوه أبداً) ولا شك أنهم يتمنونه في الآخرة للتخلص من العقوبة ، كما

١ - راجع أبحاث الأفكار للآمدي ج ١ / ٥٤٢ ، وانظر كبرى السنوس ص ٣٧٨ ، ٣٧٩.

٢ - راجع كبرى السنوسي ص ٣٧٤

في قوله تعالى ﴿ ونادوا يا مالِكُ ليقض علينا ربُّكَ ﴾ وعليه فلا نسلم للمعتزلة أن هذا النفي يراد به عموم الأوقات ، فليس فيه نص على ذلك ، ولا هو ظاهر في هذا العموم وحتى لو سلم الظهور كما يقول «السعد» ، فلا عبره به في العلميات ، سيما مع ظهور قرينة الخلاف ، وهو وقوعه جوابا لسؤال الرؤية في الدنيا ، أي يحمل النفي في الآية على أن المراد به لن تراني في الدنيا ليكون الجواب مطابقاً للسؤال. وحتى لو صرح بالعموم فيجب الحمل على الرؤية في الدنيا توفيقاً بين الأدلة ^١.

أما قول المعتزلة إنه تعالى علق الرؤية على استقرار الجبل وهو محال ، فقد أوضحنا قبل كيف أن استقرار الجبل ممكن فتكون الرؤية المتعلقة عليه ممكنة ^٢.

وأما قول المعتزلة بأن الصاعقة لما أخذت قوم موسى عليه السلام عند سؤالهم الرؤية لم يكن بسبب استحالة ما سألوا ، ولكن لتعنتهم وعنادهم في سؤالهم ، ألم ترى أنهم أوقفوا إيمانهم على ذلك ، ولهذا كما يقول «السعد» «عوتبوا على طلب إنزال الملائكة والكتاب ، في قوله تعالى ﴿ يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً من السماء ﴾ مع أن ذلك من الممكنات وفاقاً ، ولو سلم فطلبهم الرؤية في الدنيا ، وعلى طريق الجهة والمقابلة على ما عرفوا من حال الأجسام والأعراض ^٣ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن قول موسى عليه السلام ﴿ أتهلكنا بما فعل السفهاء منا ﴾ ^٤ ليس خاصاً بهذا الموقف بل هو موقف آخر وهو بعد أن وقع بنوا إسرائيل في عبادة العجل ^٥.

١- راجع شرح المقاصد ج ٢ / ٩٠ بتصرف يسير وانظر الانتصاف لابن المنير ج ٢ / ١١٤

٢- راجع ص / البحث

٣- سورة النساء / ١٥٣

٤- راجع شرح المقاصد ج ٢ / ٩١، انظر تفسير الرازي عند الآية ٥٥ من سورة البقرة

٥- سورة الأعراف / ١٥٥

٦- راجع تفسير الرازي عند الآية ١٥٥ من سورة الأعراف ، تفسير الألوسي عند نفس الآية.

خاتمة البحث

وتشتمل على

١- التعقيب على البحث

٢- أهم مراجع البحث

١ - التعقيب

لعل من المهم والمفيد هنا أن نقف وقفة نلقي من خلالها الضوء على القضية التي طرحناها من خلال هذا البحث ، وهي قضية رؤية الله عز وجل ، وقد ناقشناها من خلال آراء فريقين كبيرين من المتكلمين بل هما أصحاب الكلام - إن جاز هذا التعبير - وهما فريق المعتزلة وفريق أهل السنة وقد رأينا من خلال هذه الدراسة المتواضعة كيف ذهب كل فريق منهما إلى رأي خاص به تجاه هذه القضية حيث منع المعتزلة رؤيته تعالى مستنديين في ذلك على بعض الأدلة العقلية - التي تتناسب ومنهجهم العقلي الذي يتبعونه ، ويعتمدون عليه ، ومحاولين التماس الدلالة من بعض آيات القرآن الكريم حاملين لها على موقفهم من منع رؤية الله تعالى وعدها من المحالات ، وفي مقابل ذلك وقف فريق أهل السنة يثبت أن رؤية الله عز وجل جائزة ، فالرؤية عندهم ما هي إلا فعل من أفعاله تعالى - فتدخل ضمن الجائزات ، فله تعالى أن يخلقها لمن شاء كيف شاء ، وترقى أهل السنة عن مرتبة الجواز إلى القول بأن هذه الرؤية متحققة وحاصلة للمؤمنين بحكم وعده تعالى لهم في قوله تعالى ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾^١

وإذا أمعنا النظر في مذهب كل فريق من هذين الفريقين نجد أن كلا منهما كان يضع نصب عينيه تنزيه الله عز وجل عن أن يكون جسماً أو متصفاً بما للأجسام من صفات ، فهذا هدف رئيسي في فكر كل من المعتزلة وأهل السنة ، وليس المعتزلة بمنهجهم العقلي الذي تميزوا به بأكثر حرصاً على هذا الهدف من أهل السنة بمنهجهم المتوسط بين النقل والعقل ، بل هما في هذا الهدف سواء ولقد جاء الاختلاف بين الفريقين في هذه المسألة ، بل وفي معظم المسائل الخلافية بينهما تبعاً لاختلاف الوسائل التي يعتمد عليها كل فريق أو تبعاً لخطوات منهج كل فريق منهما.

فالمعتزلة قد نشأت كما نعرف في وسط تيارات عديدة كانت تموج في العام الإسلامي ، وخاصة تيار المشبهة والمجسمة ومن ثم تراهم قد انتهجوا منهجا يسمو بالعقيدة الإسلامية من أن يمسها شيء من التشبيه والتجسيم مهما أداها ذلك إلى القول بنفي زيادة الصفات على الذات مثلا أو القول بنفي رؤيته تعالى كما ههنا ، وطبقا لذلك فإننا إذا تأملنا في الأدلة العقلية التي استند إليها المعتزلة في نفي رؤيته تعالى تراه - كما يقول بعض الباحثين - تكاد تصرح بأن الذي دعاهم إلى القول بعدم جواز الرؤية ووقوعها ، هو تنزيه الباري سبحانه وتعالى على أن يكون مماثلا للحوادث ، حيث إن الرؤية المألوفة والذي جعل المعتزلة ينتهزون إلى أن الرؤية تستلزم ما ذكره - كما نرى - هو كثرة ركونهم إلى انتزاع في الاستدلال على ما يعالجونه للقضايا ، سواء كانت هذه القضايا في التوحيد ، أو في العدل ، أو غيرهما من أصول المعتزلة ، والمطلع على فكر المعتزلة يظهر له هذا الكلام بجلاء وخاصة في أصل العدل لديهم وإنصافاً نقول أيضاً - لعل المعتزلة إنما دفعوا إلى انتهاج هذا المنهج لأنهم يناقشون خصماً يركن إلى الشاهد فالمجسم في اعتقاده التجسيم لا يرقى عن الشاهد وقضاياه ومن ثم قد استقر في عقله أن لا موجود إلا وهو على وفق ما يراه. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن أهل السنة وقد أخذوا على عاتقهم من شيخهم الأشعري ، الإيمان بالكتاب والسنة وبما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، تجد أنهم قد انطلقوا في مسألة رؤية الله تعالى ، بما ورد في كتاب الله عز وجل ، وما ورد في سنة النبي صلى الله عليه وسلم من نصوص تثبت ذلك ، وبما أجمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم ، فإذا كانت هذه المصادر الثلاثة تثبت رؤية الله عز وجل ، فما على العقل هنا إلا أن يتقبل ذلك ويجهد نفسه للتدليل على جواز ما ورد من سمع في ذلك ، - وهذا ما فعله أهل السنة جميعاً ، من أشاعرة وماتريدية كما وضح لنا.

ولكن هل؟ يثبت أهل السنة الرؤية كما أثبتها ، أهل التشبيه والتجسيم ،

الذين قاسوها على الرؤية في الشاهد طبقاً لمنهجهم الذي أشرنا إليه ؟

كلا لقد كان هدف أهل السنة كما هو تماماً هدف المعتزلة -تنزيه الله عز وجل عن المشابهة والمماثلة - ولذلك رأيناهم يثبتون الرؤية لله تعالى ،كما نطق بذلك الكتاب والسنة ، ولكن في إطار من التنزيه والتقديس لله تعالى فقالوا إن الله تعالى يجوز أن يرى من غير لزوم كونه تعالى في جهة ، أو كونه تعالى مقابلًا للرائي ، أو في حكم المقابل ومن غير لزوم اتصال شعاع ، أو انطباع صورة ، ومن غير إحاطة به عز وجل ، فالرؤية عند أهل السنة كما أوضحنا قبل انكشاف ، ونسبة هذا الانكشاف إلى ذاته تعالى المخصوصة كنسبة الانكشاف المسمى بالإبصار إلى سائر المبصرات ، فإذا كان المكشوف مم يختص بالجهة والحيز ، فإن الانكشاف الذي به تتم رؤيته يناسبه من حيث اشتراط المقابلة والجهة والحيز ، وإذا كان المكشوف مما لا يختص بالجهة فلا يشترط له ما اشترط في غيره من المقابلة والجهة والحيز .

أرأيت إلى أي حد كان أهل السنة حريصين على تنزيه الله تعالى ، تمام التنزيه؟ أرأيت كيف جمع أهل السنة بين الإثبات - إثبات ما ورد به الشرع بخصوص الرؤية - وبين التنزيه في آن واحد؟! أرأيت كيف أن المعتزلة بركونهم إلى الشاهد لاستنباط الأحكام منه لم يستطيعوا أن يقولوا بجواز رؤية ما ليس في جهة وما ليس مقابلًا ، لما أنهم لم يألّفوا ذلك ولم يعاينوه ، فوقعوا من أجل ذلك في تعطيل الآيات والأحاديث التي وردت تثبت رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة.

هذا وأنا لنعجب كثيراً ممن يقف على قول أهل السنة في الرؤية ثم يدعي بعد ذلك أن رأي المعتزلة هو الذي يتفق مع التنزيه عن الجسمية وعن الجهة ، ويزعم أن هذا الرأي هو الذي ارتضاه كثير من المجتهدين فيما بعد؟! ^١

هذا ويرى بعض المحققين في علم الكلام أن الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة لم يرد على نقطة واحدة فيكون من باب الخلاف اللفظي ، حيث ركز المعتزلة على نفي الرؤية التي تستلزم الجهة والحيز والمقابلة وما يتبع ذلك من الجسمية ، وركز

١- انظر أ.د/ محمود قاسم في تقديمه لكتاب مناهج الأدلة لابن رشد ط ١٩٦٤م الأجلو المصرية

أهل السنة على إثبات رؤية لا تستلزم شيئا من ذلك ، فالنفي في جهة غير جهة الإثبات.

ولو سلم المعتزلة برؤية لا يلزمها شيء مما ذكره ، ما كان لهم أن ينفوها ، وكذلك لو سلم أهل السنة بأن الرؤية تستلزم ذلك ضرورة ما استطاعوا أن يقولوا بإثباتها^١ والله تعالى أعلى وأعلم.

١- راجع في ذلك القول السديد في علم التوحيد للشيخ محمود أبو دقيقة ج ٢ / ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ وانظر التحقيق التام في علم الكلام للشيخ الطواهي ص ١٠٦.

٢- أهم مراجع البحث

- ١- القرآن الكريم
- ٢- صحيح البخاري
- ٣- صحيح مسلم
- ٤- اللمع للإمام أبي الحسن الأشعري
- ٥- مقالات الإسلاميين للأشعري.
- ٦- الإبانة للأشعري
- ٧- الإتصاف للباقلاني
- ٨- التمهيد للباقلاني
- ٩- أصول الدين لأبي منصور البغدادي
- ١٠- الإرشاد لإمام الحرمين الجويني
- ١١- الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي
- ١٢- إحياء علوم الدين للغزالي
- ١٣- تبصرة الأدلة للإمام أبي المعين النسفي
- ١٤- التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي.
- ١٥- أبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي
- ١٦- غاية المرام في علم الكلام للآمدي
- ١٧- الملل والنحل للإمام الشهرستاني
- ١٨- نهاية الأقدام للشهرستاني
- ١٩- التفسير الكبير للإمام الرازي
- ٢٠- الأربعين في أصول الدين للرازي
- ٢١- الكشاف للإمام الزمخشري
- ٢٢- المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار بن أحمد
- ٢٣- متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار

٢٤- المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد. للقاضي عبد الجبار.

٢٥- تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار.

٢٦- الفصل في الملل والنحل للإمام بن حزم

٢٧- المواقف للإيجي بشرح السيد الشريف الجرجاني.

٢٨- المقاصد بشرح الإمام سعد الدين التفتازاني

٢٩- الانتصاف للإمام بن المنير السكندري بهامش الكشاف للزمخشري.

٣٠- القول السديد في علم التوحيد للشيخ محمود أبو دقبة

٣١- التحقيق التام في علم الكلام للشيخ الظواهري.

٣٢- حاشية الإمام السباعي علي خريدة أبي بركات الدردير

٣٣- الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة بشرح الملا علي القاري.